الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت

كلية الآداب واللغات

قسم اللّغة والأدب العربي

فرع : دراسات لغوية

تخصص: لسانيات الخطاب

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في اللّغة والأدب العربي

الموسومة بـ:

العلامة اللسانية عند الآمدي

إعداد الطالبتين:

- بلغربي جهيدة
- طويجين خيرة

إشراف :

- د. مرضي مصطفى

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
نجادي بوعمامة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
مرضي مصطفى	أستاذ محاضر – أ –	مشرفا ومقررا
حسيني بلقاسم	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

1444-1443هـ/2023-2022م

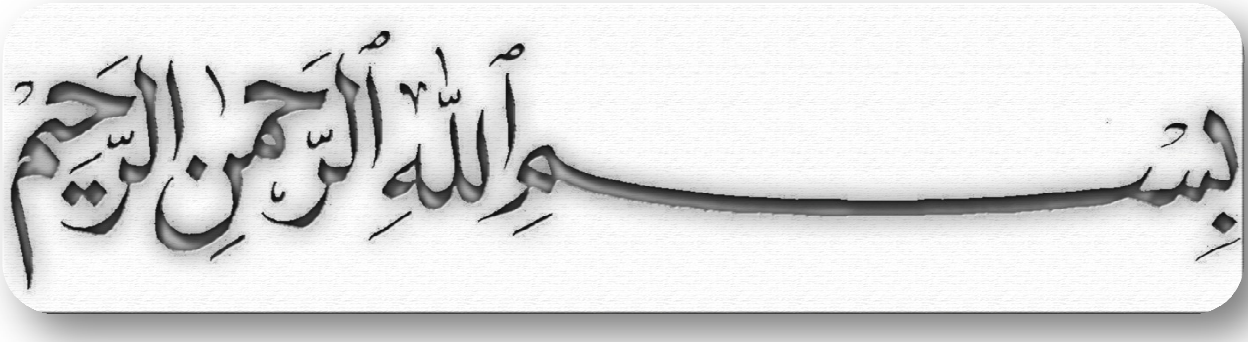
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

من لايشكر الناس لا يشكر الله قال رسول الله ﷺ: **(..ومن صَنَع إليكم معروفًا فكافِئوه، فإنْ لم تَجِدوا ما تكافِئونَه فادْعُوا له حتى تَرَوا أنَّكم قد كافَأْتُموه..)**

عرفان بالجميل لأهل العطاء نتقدم بأرقى كلمات الثناء وصادق الدعاء يعجز فيها اللسان عن الكلام لنكتب لكم رسالة شكر وعرفان فجزاكم الله خير الجزاء وبارك لكم في ماقدمتموه لنا.

تحية شكر وإحترام

فلكم منا أمسى العبارات التقدير والإمتنان والإحترام لكل صديق وأخ العائلة في نجاحنا

كما نشكر أستاذنا المشرف المحترم الدكتور مرضي مصطفى على كل ما قدمه لنا من مساعدة ومعلومات فله منا كل الشكر

إهداء

بمناسبة تخرجي أول خريجة في بيت أهلي قال تعالى:

بسم الله الرحمن. الرحيم: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾ صدق الله العظيم

الحمد لله والشكر له على حصد الجهد والتعب والمشقة بفرحة تدمع لها العيون وتجسيد الإ بتسامة في الوجوه الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أهدي ثمرة جهدي الى أمي الحنية الى أبي وأمي وإخوتي وأخواتي الى القريبين من القلب والداعمين والمساندين في السراء والضراء

الى أصدقائي الخطوة الأولى والأخيرة

الى من كانوا في سنوات العجافي سحبا ممطرأن ممتنة جدا لوقوفهم معي في هذا اليوم

وشكرا لكم.

إهداء

إلى الوالدين قبل كل شيء وأخواتي

والى سندي ومسندي زوجي الغالي وأولادي وقرة عيني

إلى عائلتي الثانية أب الزوج والأخ الكريم كل الكلمات الوفاء

والحب والشكر لاتكفي في حقهم

مقدمة

الحمد لله الذي علم الإنسان البيان، والصلاة والسلام على إمام الفصحاء وسيد البلغاء سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن سلك سبيله الى يوم الدين.

تعد اللّغة من أكثر القضايا التي حظيت بِاهتمام الباحثين والدارسين والعلماء في كل أقطار العالم، إذ شغلت قضاياها بالهم فكثفوا جهودهم وأبحاثهم بغية التّعرف على ماهيتها من أجل الإلمام والإحاطة بمختلف جوانبها وسبر أغوارها وِاكتشاف غوامضها اِنطلاقًا من أصلها، فأدى ذلك إلى تطورها خاصة بِارتباطها بالمباحث الدينية لدى مختلف الأمم ولدى العرب بصورة خاصة، وبِاعتبار البحث اللّغوي تراكمي يستفيد اللاّحق فيه من السابق، فقد تطوّرت تلك الدراسات حتى ظهرت اللّسانيات كعلم حديث، واِنبثقت عنها الكثير من الفروع التي ما لبثت أن صارت علومًا قائمة بذاتها لها أسسها وقواعدها ومناهجها، ومن أبرز تلك العلوم نجد علم الدلالة، وهو شديد الاِرتباط باللسانيات إذ تستند الدلالة على المعطيات التي تزوّدها بها اللسانيات في دراستها للمعنى خاصة ثنائية الدّال والمدلول التي تشكّل علامة لسانية .

وقد حظيت المباحث الدلالية هي الأخرى بِاهتمام منقطع النظير خاصة عند العرب لِارتباط مباحثها بالقرآن الكريم من أجل فهم ألفاظه ومعانيه وإدراك سر إعجازه وتراكيبه البديعة ودلالاته ولعلّ أبرز من عني بالدلالة هم علماء أصول الفقه، إذ اِستندوا عليها من أجل اِستنباط الأحكام الشرعية من أدلتها، وقد حمل لواء تلك الدراسات ثلة من العلماء الذين تركوا بصماتهم في الدلالة وشهدت مؤلفاتهم على مدى عنايتهم بهذا العلم ومن أبرزهم سيف الدين الآمدي.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يجمع بين (اللسانيات، والدلالة، وأصول الفقه) ويجسد علامة لسانية، من هذا المنطلق تناولنا الموضوع بالدراسة والبحث من خلال عنونته بـ [**العلامة اللّسانية عند سيف الدين الآمدي**] وكان دافعنا لذلك هو معرفة كيف تتضافر تلك العلوم فيما بينها وتشكل علامة لسانية.

وتطرقنا للموضوع من خلال بلورت إشكاليّة رئيسة تدرجت تحتها جملة من التساؤلات والتي كانت بمثابة الخطوات التي سرنا عليها في التعرف على الموضوع ومحاولة الإحاطة بمختلف جوانبه، وتمثلت إشكالية موضوعنا في الطرح الآتي: ما طبيعة العلامة اللّسانية عند سيف الدين الآمدي ؟ وتمثلت التساؤلات الفرعية فيما يلي:

- فيما تكمن طبيعة العلامة اللّسانية عند دي سوسير؟ وما هي أنواعها وأنماطها؟ وكيف كانت العلامة في التراث؟ .

-ما ماهية علم الدلالة العربي ؟ وكيف تصوّر الآمدي العلامة اللّسانية؟ وما دلالاتها من خلال مؤلفه الإحكام في أصول الأحكام؟ .

ومن أجل الإحاطة الشّاملة بالموضوع قسمناه إلى فصلين سبقهما تمهيد، وضُمِنَ كل منهما بمباحث والتي جاءت من خلال الخطة الآتية :

- **تمهيد:** خصص للحديث عن اللسانيات والتفكير اللّغوي العربي القديم

- **الفصل الأول** المعنوّن بـ "**ماهية العلامة** " وتدرجت تحته أربعة مباحث تمثلت في: العلامة اللّسانية عند دي سوسير، أنواعها، وأنماطها، والعلامة في التراث .

-**الفصل الثاني**: وُسِم بـ "التفكير الدلالي العلامي عند الآمدي" وتضمن ثلاثة مباحث تمثلت في: علم الدلالة العربي ، تصور الآمدي للعلامة اللّسانية ، والجزء الذي اِعتمد عليه في كتابه الإحكام في أصول الأحكام، ثم خاتمة كبلوّرة لنتائج البحث، كما ذيّل البحث بفهارس خاصة بمحتويات صفحاته.

وللإجابة عن إشكالية البحث والتساؤلات الفرعيّة اِعتمادنا المنهج الوصفي التّحليلي الذي يتناسب وطبيعة الموضوع.

ومن بين الدراسات السّابقة ذات العلاقة بهذا البحث والتي تتقاطع معه في الكثير من الجزئيات مذكرة ماجستير (الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين الآمدي، لعبد الله بن علي بن محمد الشهراني)، ومن أبرز المصادر والمراجع التي اِستقينا منها المادة العلمية لبحثنا:

- كتاب الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين الآمدي .
- علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي ، منقور عبد الجليل .
- علم الدلالة، أحمد مختار عمر.
- دلائل الاعجاز ، عبد القاهر الجرجاني
- التفكير اللساني في الحضارة العربية ،عبد السلام المسدي.

بالإضافة إلى مجموعة من المجلات ورسائل الماجستير من أبرزها:

- حد العلامة اللّسانية لدى الأصوليين والدرس اللساني الحديث (سعيد فاهم- إيمان مداني).
- اِعتباطية العلامة اللغوية فكرة عربية قبل دي سوسير (عطاوي الطيب).

- الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين الآمدي، لعبد الله بن علي بن محمد الشهراني.

ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد بحثنا هي صعوبة الإلمام بمختلف جوانب الموضوع لتشعبه ونقص الخبرة العلمية لدينا، ونقص الدراسات حول الموضوع .

ولا يسعنا في الأخير إلاّ أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من مدّ لنا يد العون في سبيل إعداد بحثنا هذا من أساتذة، وزملاء، وعمال مكتبات، ونخص بالذكر أستاذنا المشرف جزاه الله عنّا ألف خير، وإلى كل أعضاء اللّجنة المناقشة.

وفي الختام نسأل الله عزّ وجلّ أن ينتفع ببحثنا كل من قرأه إنّه نعم المولى ونعم النصير.

تيارت يوم : 20/جوان / 2023

إعداد الطالبتيين : بلغربي جهيدة و طويجين خيرة

جامعة ابن خلدون- تيارت

تمهيد

تعدّ دراسة اللّغة من أقدم الدراسات التي عرفتها الأمم في مختلف أقطار العالم، وقد شغلت قضاياها بال الباحثين والمفكرين والدّارسين وتناولوها بالبحث والتدقيق في مختلف جوانبها، وعرفت هذه الدراسات عدّة تطورات حتى ظهور اللّسانيات والتي لها جذور ممتدة في مختلف الدراسات اللّغوية العربية والغربية فهي لم تنشأ من فراغ، وإنّما هي شيء لاحق لشيء سابق، فعملية التّأثير والتّأثر موجودة، ليس بين اللّسانيات وبين الدراسات التي سبقتها، وإنّما بين الظواهر الحضارية كلها[1].

و"اللّسانيات كعلم حديث أخذ يشق طريقه في مطلع القرن الماضي بين زحمة العلوم الإنسانيّة حتى كاد أن يكون في طليعتها، وما ذاك إلاّ لأنّ موضوعه اللّغة هذه الظّاهرة الفكرية التي تعتبر أم الظواهر الإنسانية جميعًا سواءً من حيث مستوياتها المختلفة الصوتية والتركيبية والدلالية، أم من حيث وظائفها المختلفة في تحقيق التواصل بين أبناء البشر"[2]، فاللّغة هي التي منحت للسانيات مكانتها، وهي ثرية ومتنوعة بمستوياتها ووظائفها.

و"علم اللسانيات بالمفهوم المتداول في عصرنا علم حديث العهد، ظهر في بداية هذا القرن على يد العالم السويسري المشهور فرديناند دي سوسير مؤسس اللّسانيات الحديثة"[3].

ومن تعريفات اللّسانيات "أنّها الدراسة العلمية الموضوعيّة للسان البشري؛ أي دراسة تلك الظاهرة العامة والمشتركة بين بني البشر والجديرة بالاِهتمام والدّراسة (...) وقد حدد دي سوسير

[1] ينظر : مازن الوعر ، صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات ، مجلة التراث العربي ، دمشق ، سوريا ، ع 48، السنة 12، 1413هـ ، ص 04.

[2] لزرق زاجية، اللسانيات الحديثة والدرس اللّغوي العربي القديم العلائق والتقاطعات، مجلة اللغة العربية، مج 24، ع 4، الثلاثي الرابع ، 2022م ، ص 01.

[3] خولة طالب إبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر ، ط2، 2000، 2006م، ص 09.

مجال علم اللّسان فقال:(إنّه دراسة اللّسان منه وإليه)، أي من أجله ولذاته بهدف اِكتشاف المميزات العامة المشتركة بظاهرة اللّسان البشري من خلال دراسة اللّغات الطبيعية المختلفة المتداولة بين بني البشر"[1]، فاللّسانيات تدرس اللّغة خدمة لها .

و"مصطلح اللّسانيات أتى من اللّسان، واللّسان يعني اللّغة فأضفنا الياء والألف والتّاء، فأصبح علمًا يبحث في اللّسان؛ أي في اللّغة، فإذن اللّسانيات هي الدراسة العلمية للغات البشرية من خلال لغة كل قوم من الأقوام، وعندما نقول (علميّة) فإننا نعني بها الملاحظة ووضع الفرضيات وفحصها والتّجريب والدّقة والشموليّة والموضوعيّة، وهذه الخصائص هي التي تميّز الدّراسة اللّغوية الحديثة عن الدّراسة اللّغوية القديمة"[2]، فاللسانيات تدرس كل اللّغات بمنهج علمي دقيق وهذه ميزتها العلمية .

وموضوع اللّسانيات هو "اللّسان نظام من الأدلة المتواضع عليها، فمن جملة المميزات التي أقرها دي سوسور عند وصفه للسان بصفته موضوع اللّسانيات أنّه بني على نظام مخصوص؛ أي أنّه منظّم تنظيمًا باطنيًا محكمًا وعلى العالم اللّساني أن يكتشف أسرار هذه البنيّة"[3]؛ أي أنّ اللّسانيات تعنى بالدلالة وهي تركيب خاص .

واللّسانيات هي تطور للدراسات اللّغوية القديمة لدى مختلف الأمم التي سبقتها، إذ اِستقت منها مادتها الأوليّة، ومن بينها الدراسات العربيّة، "فالعرب بحكم مميزات حضارتهم وبحكم اِندراج

[1] خولة طالب إبراهيمي ، مبادئ في اللسانيات ، ص 10.

[2] مازن الوعر، أسئلة اللّغة أسئلة اللسانيات حصيلة نصف قرن من اللّسانيات في الثقافة العربية ، مطابع الدار العربية للعلوم ، منشورات الإختلاف ، دار الأمان ، لبنان ، الجزائر ، المغرب ، ط1 ، 2009م ، ص 109.

[3] خولة طالب إبراهيمي ، مبادئ في اللسانيات ، ص 16.

نصهم الديني في صلب هذه المميّزات قد دُعُوا إلى تفكّر اللّغة في نظامها وقدسيتها ومراتب إعجازها فأفضى بهم النظر، لا إلى درس شمولي كوني للّغة فحسب؛ بل قادهم النظر أيضًا إلى الكشف عن كثير من أسرار الظّاهرة اللّسانية مما لم تهتد إليه البشرية إلاّ مؤخرًا بفضل اِزدهار علوم اللّسان منذ مطلع القرن العشرين"[1]، فالقرآن الكريم هو الذي منح الدراسات العربية مكانتها .

و"اِرتبطت نشأة العلوم اللّغوية عند العرب بنزول القرآن الكريم، فقد كان هذا المستجد في البيئة العربية دافعًا قويًا للاِهتمام به وإمعان النظر في طياته، سيما أنّه جاء جليلاً من حيث فصاحة ألفاظه، ومتانة نظم عباراته، فكان معجزًا في لفظه ونظمه"[2]، ومن أبرز تلك العلوم اللّغوية عند العرب والتي تتقاطع مع اللسانيات الحديثة نجد علم النحو الذي ارتبط بظاهرة اللّحن في القرآن الكريم، وكذلك علم الدلالة أو علم بالمعنى [3].

واِنصبت عناية العرب منذ نزول القرآن حول فهم ألفاظه، والوقوف على أسرار مضامينه، وقد تدارسته عدّة علوم منها علم التّفسير، علم البلاغة، علم أصول الفقه، اِنطلاقًا من ثنائية اللّفظ والمعنى من هذا المنطلق جاءت الدلالة أو علم الدلالة، وقد تفوق وتميّز الأصوليين في هذا الشأن إذ لا تكاد تخلو مؤلفاتهم من ذكر القضايا الدلالة[4]، و" قد شاع حديث مطولاً بين الدّارسين مفاده

[1] عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986م، ص 26.

[2] عبد الحليم معزوز ، تأصيل اللسانيات العربية عند تمام حسان وعبد الرحمن الحاج صالح ، دراسة اِبستمولوجية في المرجعية والمنهج، أطروحة دكتوراه ، قسم اللغة والأدب العربي ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2017/2016م ، ص14

[3] ينظر: المرجع نفسه ، ص 15.

[4] ينظر: إدريس بن خويا ، علم الدلالة في التراث العربي والدرس اللساني الحديث – دراسة في فكر ابن قيم الجوزية– عالم الكتب الحديث ، إربد ، الأردن ، ط1، 2016م ، ص 9.

أنّ الأصوليين قد سبقوا اللّسانيين المحدثين، ولا سيما ذلك الجانب الذي يخص مباحث الألفاظ، ومن هذا المنطلق كانت الدلالة اللّسانية "[1] .

وقد عني العرب بالظّاهرة اللّغوية عناية بالغة حتى أنّ "التفكير العربي أفرز نظرية شمولية في الظّاهرة اللّغوية، ولعلّ ذلك ما كان إلاّ محصولاً طبيعيًا لعوامل تاريخية تنصب جميعًا في ميزة الحضارة العربيّة التي اِتّسمت قبل كل شيء بالمقوّم اللّفظي حتّى كاد تاريخ العربي يتطابق وتاريخ سلطان اللّفظ في أمته"[2]؛ أي أنّ دراسة اللّفظ هي أساس التفكير اللّغوي عند العرب، والبحث عن معناه هو أساس علم الدلالة، وثنائية اللّفظ والمعنى (الدّال والمدلول) هي ما يعبّر عن العلامة اللّسانية .

[1] سعيد فاهم ، إيمان مداني ، حد العلامة اللّسانية لدى الأصوليين والدرس اللساني الحديث ، مجلة المعيار ، مج 25، ع 53، 2021م ، ص 714.

[2] عبد السلام المسدي ، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ص 24.

الفصل الأول

ماهية العلامة

المبحث الأول : إعتباطية العلامة عند دي سوسير

المبحث الثاني : أنواع العلامة

المبحث الثالث : أنماط العلامة

المبحث الرابع : العلامة في التراث

تمهيد :

لقد عرف علم اللسانيات منذ أكثر من قرنين وتعتبر اللسانيات هي العلم الذي استطاع الاهتمام بالعديد من اللغات الإنسانية وكانت هذه الدراسة عبارة عن دراسة علمية، أي أن اللسانيات تهتم بالكلام البشري بشكل عام دون أن تُميز بين لغة وأخرى، ولا نستطيع أن نقول أن اللسانيات هي علم واحد فقط، بل إنها مجموعة منوعة من العلوم، ونتجت هذه العلوم من خلال الدراسة العلمية التي تمت للغات، ونستطيع أن نقول أن للسانيات فروع، ولكل فرع علمائه وباحثيه ولكن لا بد أن تعلم أن هناك روابط قوية تربط بين جميع الفروع، ولذلك بحسب فكرة العالم (دي سوسير) الذي تأثر بعلمنة الثورة الصناعية، فأراد علمنة اللغة أيضا في كتابه (محاضرات في اللسانيات) فاللغة عنده تحمل هويات من القيم والدين والمحيط، والثقافة والفكر الفلسفي. لقد وضع علماء اللسانيات عددا من النظريات؛ لتحديد المرحلة التي بدأ فيها الإنسان التعبير عن نفسه بالكلام، ولكن أيا من هذه النظريات لا تفسر تفسيرا كاملا تطور اللغات الإنسانية إلى ما وصلت إليه من تعقيد ودقة، إذ يرى اللسانيون أنّ اللغات بمراحلها المختلفة تشكل أعظم إنجاز حققه الإنسان في تاريخه، وهي أكثر أهمية من كلّ ما أبدعه الإنسان من أدوات في الأعوام الألفين الماضية؛ لما تؤديه من أهمية بالغة في حياة الإنسان فبوساطتها يفكر ويتصل بالآخرين ويحقق التكيف مع . نفسه ومع البيئة التي يعيش فيها، وما لغة الفرد إلا انعكاس لطريقة عيشه، ومستوى تفكيره، وعمق أحاسيسه. ؟ إذن فماهي العلامة عند دي سوسير

المبحث الأول : إعتباطية العلامة عند دي سوسير :

إن حاجة الإنسان منذ البداية إلى تفسير الظواهر المحيطة به وتمييزها وتحديدها استوجب وجود العلامة التي هي معطى نفسي وثقافي واجتماعي وحضاري بشكل عام، ولذا كانت العلامة موضوعا للدراسة لدى الفلاسفة والمفكرين الأقدمين منذ أرسطوا ودي سوسير مرورا بالرواقيين إلى أن استقلت بموضوعها في الفكر السيميائي المعاصر. [1]

إن طبيعة المنهج العلمي الذي تبناه دي سوسير في مجال البحث اللساني أفرز رؤية تعاملية تميل إلى الشيء المحدد والمتجانس في ذاته فكانت فكرة النظام اللساني الذي يتكون من وحدات أساسية متوافقة فيما بينها تسمى هذه الوحدات بالعلامات اللسانية[2]

ومن هنا فإن العلامة اللسانية في نظر دي سوسير هي وحدة النظام وهي العنصر اللساني الذي يتكون من صورة سمعية ومفهوم أي الفكرة التي تقترن بالصورة السمعية فعلى سبيل المثال كلمة / رجل / هي علامة لسانية مكونة من صورة سمعية وهو الإدراك النفسي لتتابع الأصوات (ر-ج-ل)، ومفهوم وهو مجموع السمات الدلالية - (حي - ناطق - عاقل - إنسان - ذكر - راشد ...).

إذن فالعلامة عند دي سوسير - توجد بين مفهوم وصورة سمعية وليس بين شيء واسم، وللإشارة فإن الصورة السمعية ليست الأصوات المادية بخصائصها الفيزيائية؛ وإنما هي البصمة

[1] - دي سوسير محاضرات في الألسنية العامة ، ترجمة : تعريب صالح القرمادي وآخرون الدار العربية للكتاب ، تونس ،ص 90

[2] - المرجع نفسه . ص 91

النفسية للصوت، لأن التتابع الصوتي إذا أخذ على حدة، فإنه سوف لا يكون علامة لسانية مستقلة، إنما هو ترتيب

لأصوات مجردة ليس إلا. كما أن السمات الدلالية التي تكون مفهوم الرجل لا تشكل علامة لسانية

.بمفردها، بل تقتضي الاتحاد التام بين الصورة السمعية والمفهوم.[1]

يصرح دي سوسير بالإبقاء على مصالح العلامة للدلالة على الكل وتعويض المفهوم والصورة السمعية بلفظيين دال و مدلول ويعلل هذا بقوله: " أفضلية هذين اللفظيين أنهما يدلان على المواجهة التي تفصلهما سواء فيما بينهما أو من الكل الذي يجمعهما "[2]

أن العلامة اللسانية هي مركب يتكون من وجهين دال ومدلول يستحيل الفصل بينهما لأنهما يرتبطان بعلاقة تواضعية التي يرى دي سوسير أنها علاقة اعتباطية أي علاقة غير معللة" أي أن العلامة هي تقسيم للواقع عن طريق التواضع .بمعنى الاتفاق والاصطلاح عكس المفهوم العفوي لدى المتكلم الذي يرى العلامة اللسانية كأنها إسم للواقع '[3]

إذا كانت العلاقة التي تربط بين الدال والمدلول هي علاقة اعتباطية فإن الرابط الأساسي الذي يربط العلامات هذا النظام هو الذي يضبط هذه الاعتباطية ويقوي بينهما هو اللسان بوصفه نظاما من مكانه الرابط الذي يجمع بينهما.

---

[1] – فايز الداية . علم الدلالة . ص 19

[2] – دي سوسير محاضرات في الألسنية العامة . ص 91

[3] – المرجع نفسه . ص 92

لقد أقصى دي سوسير الواقع الخارجي الذي تشير إليه العلامة (المرجع) فهو يقول في هذا الشأن إن العلامة لا تربط بين الشيء والاسم بل بين المفهوم والصورة السمعية ".

يضع سوسير اللغوي السويسري العلامة اللغوي في إطارين: الأول ،مادي، وهو الدال والثاني مثالي، وهو المدلول فإذا أخذنا على سبيل المثال كلمة "غزال" فإن الدال هو الصورة الصوتية (يعني وجود أصوات غ –ز –ا–ل)، أما المدلول فهو مفهوم الغزال. والعملية التي يجري إخضاع الدال لها وتتماشى والمدلول تسمى الدلالة إذ أن الرابطة ما بين هذا الدال وما يقابله من مدلول، من حيث الجوهر – هي رابطة تواضعية وغير معللة (لأننا لا نستطيع أن نثبت، على سبيل المثال، أن الصورة الصوتية لكلمة "غزال" يحددها جوهر مفهوم "الغزال". ولكن مع ذلك فإن المواضعة الساكنة في أساس الدلالة وطيدة وثابتة (لا يوجد أحد رغبته الفردية)، لقد تم "تحييد" هذه المواضعة.

من بين أعضاء المجتمع يستطيع أن يغيرها انطلاقاً من عندما ينظر سوسير إلى اللغة، كمنظومة لغوية مطلقة، فإنه يسمح بالقول بأن اللغة ليست المنظومة الإشارية الوحيدة، وأن ثمة منظومات أولية كثيرة من هذا النوع (أو "اللغات")، على سبيل المثال، فإن علامات الطرق والإشارات الضوئية تعتبر منظومات إشارية أيضاً: إنها تمثل شكلاً أشكال من اللغة". فالدال هنا هو "اللون الأخضر"، وهو يتطابق والمدلول الذي يعني "الطريق خال"، والعلاقة القائمة بينهما هي علاقة مواضعة غير معللة، مثلها مثل العلاقة اللغوية. ومن هنا يستخلص دي سوسير ضرورة وجود منهج نظري عام لدراسة المنظومات الإشارية بشكل عام؛ وهذا العلم يسميه السيمياء (السميولوجيا)، وبناء على رأيه، فإن علم اللغة هو جزء من هذا العلم المفترض فقط ...[1]

وقد وافق دي سوسير مجموعة أخرى من اللسانين في إبعاد المرجع من مفهوم العلامة. من بينهم ستفن أولمان " في مجال علم الدلالة و" إمبراطو ايكو" في مجال السيميائية.

[1] – دي سوسير .محاضرات في الألسنية العامة . ص 92

ومما زاد من تأكيد فردينان دي سوسير" على أهمية الاعتباطية في العلامة اللسانية والعمل على تحديد مفهومها في تأسيس الدرس اللساني لأنها أثارت لديه عند مناقشتها أبعادا ومناهج عدة منها[1]

إن مبدأ الاعتباطية يقوم على مبدأ المواضعة، بل هو قرينه الذي لا يفارقه ، ويقصد بالمواضعة كل ما يتفق عليه أفراد المجتمع الناطقين بلسان واحد على كل ما يستعملونه من وحدات وعبارات متداولة بينهم، ويرى دي" "سوسير" أن للبعد التواصلي أهمية حيث أنه يمنح مبدأ الاعتباطية صفة سيميائية، وهو وأنصاره يحصرون موضوع السيميائيات في العلامة التواصلية [2]

إنه يساعد على ثبات اللغة ، فـ"دي سوسير" يرى أن اللغة ثابتة لأن لها صلة بالفرد ومتغيرة لأن لها صلة بالجماعة اللغوية.

كما يتجلى أثرها كذلك على مستوى قيمة العلامة، حيث تكون اللغة واسطة بين الصوت والفكر ، حيث يرى دي سوسير" أن لها نظامها الباطني الخاص المستقل على بنية العقل رغم أنه يصر على أنها حقائق متمركزة في الدماغ، وبالتالي فهي معقولة .

كما أشار دي سوسير" في موضع آخر لمفهوم الاعتباطية يبدو أشمل مما جاء به سابقا، وهو أن الاعتباطية لا تمس جميع الوحدات اللسانية في لغة ما، ومن هنا يتبين أن للاعتباطية صورتين اثنتين :

[1] – دي سوسير .محاضرات في الألسنية العامة. ص 92

[2] – فايز الداية . علم الدلالة . ص 20

الأولى مطلقة حيث تتجرد العلاقة بين الدال والمدلول من كل الروابط، والثانية نسبية حيث تحتفظ العلامة باعتباطيتها واحتمال وجود علاقة سببية بين الدال والمدلول [1]

المبحث الثاني : أنواع العلامة :

العلامة عند القدماء العرب :

فالعلامة عند القدامى اتخذت معنى المعلم والإشارة والآية والسمة والأثر والأمارة والرمز أي كل مايتخذ وسيلة للتعرف على الشيء " فيقال لما يبنى في جواد الطريق من المنازل يستدل بها على الطريق : أعلام والمعلم ما جعل علامة وعلما للطرق والحدود "[2] وهي الإشارة إلى "كون الشيء بحالة يتطلب معرفته معرفة الشيء الآخر " و قد تفيد عندهم في مواضع كثيرة معنى الآية إذ أن الآية فيها شيء من العلامة لقوله تعالى .

بل هي كل فعل أفاد الإبانة سواء عن قصد أم عن غير قصد مثل السمة والأثر والأمارة ، وكان متصلا بعملية الكشف و البيان من حيث " أنها تعمل أساسا على رصد كثير من الظواهر المادية والمعنوية واتخاذها وسيلة للوصول إلى ما يرتبط بالشيء من معنى شريطة أن يحتمل هذا الشيء ما جعلت العلامة دليلا عليه .[3] ولو أن أبا هلال العسكري قد جعل فروقا بين العلامة والآية ، والعلامة والأثر والعلامة والسمة والعلامة والأمارة فالفرق عنده بين العلامة والآية " أن الآية هي العلامة الثابتة

[1] – دي سوسير محاضرات في الألسنية العامة ص 92

[2] – دلائل الاعجاز . عبد القاهر الجرجاني ص 9

[3] – العلامة والعلامية محمد عبدالمطلب، ص10

من قوله تأييت بالمكان إذا تحبست به وتثبت وبين العلامة والأثر ، ذلك أن أثر الشيء يكون بعده وعلامته تكون قبله ، تقول الغيوم والرياح علامات المطر ومدافع السيول آثار المطر . أما الفرق بين العلامة والسمة ، أن السمة ضرب من العلامات مخصوص وهوما يكون بالنار في جسد الحيوان مثل سمات الإبل وما يجري مجراه ؛ والفرق بين الأمارة والعلامة ، أن الأمارة هي العلامة الظاهرة ، ويدل على ذلك أصل الكلمة وهو الظهور ومنه قيل أمر الشيء إذا كثر .[1] كما تكاد العلامة عندهم تتوازى مع الرمز في الإحاطة بكثير من وسائل الاتصال بين البشر ؛ فما من نشاط إنساني ذي بال إلا والرمز لبه و صميمه * فالألفاظ لا تعدو في حقيقتها أن تكون رموزا على دلالات ذهنية حتى وإن اقتضت المواضعة تخصيص بعض الألفاظ بمسميات محددة، ولكن هذا ليس معناه أن يحصر اللفظ في دائرة الرمز وحده ، ذلك أن الاستخدام قد شحنه بكثير من ا الدلالات الهامشية التي تتوارد معه في مجال[2]

التعامل اللغوي لكن المؤكد أنه من العسير أن نتصور وجود نوع من التفكير دون أن يوازيه ويلازمه تصور للألفاظ الحاملة له ".[3]

فالعلامة ليست سوى إشارات عقلية تتحول إلى أصوات منطوقة تستدعي مدلولا لها أي أن (العلامة – لفظ : الكيفية المسموعة + معنى : أي المعنى المفهوم من ظاهر اللفظ + معنى المعنى: وهو أن يعقل اللفظ السامع من معنى يدرك به معنى آخر وهذا ما اهتدى إليه الجرجاني عند ما

[1] – الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، 62.

[2] – المرجع نفسه. ص 63

[3] – العلامة والعلامية لمحمد عبد المطلب . ص 57

أشار إلى المجال الدلالي للعلامة بقوله : الكلام على ضربين ضرب انت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وضرب آخر أنت تصل منه إلى اللفظ ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض.[1] وهكذا فقد تولد عن وضع الاسم لمسماه الخارجي أو وضع اللفظ الدال لمدلوله الخارجي اقتران صورة الدال الصورة مدلوله بالذهن وهو ما سماه البعض معنى وسماه الآخر علامة واصطلح عليه الكل ب " الكلمة " ؛ ويفهم من ذلك أن مصطلح معنى أو اللفظ أريد به صورة اقتران ذهني للاسم بالمسمى أو اللفظ بالمدلول الخارجي.

الكلمة فأصبحت صورة هذا الاقتران ومهما يكن من أمر فالعلامة عندهم علاقة لغوية بين الاسم والمسمى والموجود المادي في العالم الواقعي ، فهي واقعة في مثلث الشيء الملموس وداله اللفظي ومدلوله المعنوي . فلقد تحدث اللغويون عن دلالة العلامة الحاصلة . من عقد اللفظ بالمعنى ، وكان لكل أنصاره كأنصار اللفظ والشكل أو أنصار المعنى، وحلل الأنباء البيان وفضل بعضهم دلالة العلامة اللفظية

على غيرها من أنظمة التسمية والتعبير عن الموجودات " ووصف النحاة العلامة في عرضهم أقسام الكلام فاعتبروها بيئة لفظية شكلية مميزة بين المعاني والمعقولات... وأطلقوا على التلفظ المفيد مصطلح

[1] – دلائل الاعجاز ، عبد القاهر الجرجاني . ص 12

كلام ، والكلام يتكون من تلك العلاقات أي تلك الوحدات الشكلية الجارية في سياق علاقات مولدة للمعنى المقصود بين المتكلم والسامع .[1] وبهذا المعنى تصبح العلامة " أوسع وأشمل من الكلمة، فهي تحتويها وتتجاوزها"، من حيث أنها :

الصورة الذهنية للشيء أو العلاقة بين الصورة والرمز الشيء المشار إليه أو العلاقة بين الرمز والشيء الخارجي الموقف والاستجابة لمثير كلامي معين مؤشر المعنى المقصود منبه للأفكار والتصورات الموجودة في عقول المتكلمين والسامعين بقصد تحديد معنى معين.

أنواع العلامة عند المحدثين :

فالعلامة اللسانية عند دي سوسير " لا تربط بين شيء و لفظ بل بين مفهوم وصورة صوتية أي يربط لا الشيء المسمى باسمه الملفوظ بل مفهوم ذلك الشيء أو تصوره في الذهن بصورة لفظه الذهنية ، وبهذا يجعل دي سوسير من ارتباط العامل الفيزيولوجي والعامل النفسي (اقتران الدال بمدلوله أي العلامة اللسانية (روح التواصل اللساني بحيث أنه ينسب " النطق والسمع إلى الأجزاء الفيزيولوجية والصور الشفوية والتصورات إلى ما هو نفسي مقسما ذلك إلى :[2]

أ – جزء خارجي يتمثل في اهتزاز الأصوات المنتشرة من القم إلى الأذن وآخر داخلي ويشتمل الأجزاء الباقية[3]

1 – العلاقة والتسمية . منصف عاشور . ص 8

2 – مدخل إلى السيميوطيقا ، سيزا قاسم . ص 9

3 – المرجع نفسه . ص 20

– جزء نفسي وآخر غير نفسي ، فالنفسي متصل بواقع الإنسان ، وأما غير النفسي فهو خارج عن واقع الفرد ويضم الوقائع الفيزيائية الخارجة عن الفرد ، والواقع الفيزيولوجي التي تتموضع في أعضاء النطق.

ج – جزء فاعل وآخر منفعل فهذه الصورة الصوتية ليست هي الصوت المادي لأنه شيء فيزيائي محض ، بل انطباع هذا الصوت في النفس والصورة الصادرة عنا تشاهده حواسنا فهي حسية وإذا اتفق أن وصفناها بأنها "مادية" فمن هذا الوجه فقط وبالمقابلة بينها وبين الطرف الآخر في هذا التشارك أي المفهوم وهو غالبا أكثر منها تجريدا فالعلامة اللسانية كيان نفساني ذو وجهين.[1]

ويمكن أن نستنتج من تعريف دو سوسير أن العلامة اللسانية حقيقة مادية محسوسة تتكون من دال (صورة سمعية (تثير في العقل صورة ذهنية " المدلول " لشيء موجود في الواقع ، لأن العلامة اللسانية عنده ، لا توحد بين اسم وشيء ، ولكن توحد بين مفهوم وصورة سمعية ؛ فاللغة ، كما يرى دو سوسير، لا يمكن أن تعد مجرد عملية تسمية للأشياء فقط . فالعلامة اللغوية التي تحتوي على الدال الذي هو الصورة الصوتية أو الكتابية والمدلول الذي هو الصورة الذهنية للشيء الخارجي . هذه العلامة اللغوية إنما تربط في واقع الأمر بين الصورة الذهنية (المدلول و الصورة الصوتية والكتابية (الدال) وليس بين الشيء (المرجع) والتسمية ، أو بين الشيء والدال مباشرة. فالكلمات إنما تكل في واقع الأمر، بوصفها دوالا ، على الصورة الذهنية المتخيلة (المدلولات)

[1] – عبد الرحمان الحاج صالح مجلة اللسانيات. ص 45

وليس على الأشياء ذاتها. وبهذا يكون دي سوسير قد أسقط من تعريفه جانبا هاما من جوانب العلامة وهو " المرجع **Le referent** أو الشيء الذي تحيل إليه هذه العلامة في عالم الواقع إذ لا دلالة بدون إحالة إلى شيء خارج العلامة.

أما شارل بيرس فلقد نظر هو الآخر للعلامة في إطار ما أسماه بعلم السيميولوجيا (**La Semiologie**) والذي جعله مرادفا للمنطق في معناه العام . فالمنطق عنده في معناه العام عبارة عن مدخل إلى علم اللسان .

ومن هنا عن كلمة أخرى للسيميائية وهي نظرية بالغة الضرورة أو تتعلق بشكل العلامات[1] جاء تعريفه للعلامة أو المصورة بأنها " شيء ما ينوب لشخص ما عن شيء ما بصفة ما ، أي أنها تخلق في عقل ذلك الشخص علامة معادلة أو ربما علامة أكثر تطورا ، وهذه العلامة التي تخلقها سميتها مفسرة للعلامة الأولى". إن العلامة تنوب عن شيء ما. وهذا الشيء هو موضوعها، وهي لا تلوب عن هذا الموضوع من كل الوجهات بل بالرجوع إلى نوع من الفكرة التي سميتها ركيزة المصورة[2].

فالمصورة هي الحامل المادي للعلامة ؛ أما المفسرة فهي علامة جديدة تنجم عن الأثر الذي يتركه موضوع العلامة في ذهن متلقي العلامة وتشمل كل الاحتمالات ، سواء كانت ماضية حاضرة أو مستقبلية التي ينطوي عليها موضوع العلامة الأولى وتعد المضرة مصدر المعنى ومكان تولده في نظر بيرس ، وتتخذ أشكالا متعددة فمنها " ما يكون مصورة من نظام سيميوطيقي آخر

[1] – علم اللغة بين القديم والحديث ، عبد الغفار حامد هلال . ص321

[2] – مدخل إلى السيميوطيقا ، ميزا قاسم ، ص 26

غير الذي تنتمي إليه العلامة الأصلية . فقد تترجم العلامة اللغوية إلى صورة فوتوغرافية أو رسم ، ومنها ما يكون تعريفا علميا يصاغ في نفس النظام السيميوطيقي اللغوي [1]وقد جعل بيرس بين العلامة والواقع الخارجي أكثر قربا ومباشرة مما جعله يصنف العلامة ذاتها وفق تراتب ثلاثي شهير:

أ- الأيقونة (**Icône**)

ب- المؤشر أو القرينة (**Index**)

ج - الرمز (**Symbole**)

ويعتمد تقسيم بيرس هذا على درجة المماثلة أو الاختلاف بين الشيء أو الواقعة الخارجية في الظاهرة اللسانية فالعلامة اللأيقونية تدخل في علاقة مشابهة مع الواقع الخارجي وتظهر نفس خصائص الشيء المقصود و تتحدد بموضوعها الذاتي أو بديناميتها وذلك بفضل خاصيتها الداخلية،" فيتضح موضوعها من خلال تشابه بين الدال والمشار إليه[2]

أما النوع الثاني في سلم بيرس فهو القرينة أو المؤشر وتكون فيه العلاقة بين المؤشر والواقع الخارجي تقوم على مبدأ التجاور عن طريق إقامة علاقة سببية بين الواقعة اللغوية أو الحدث اللغوي وبين ما تدل عليه هذه الواقعة أو هذا الحدث بواسطة " ارتباط فيزيقي أو تجاور يحقق المؤشر ماهيته ؛ فهو بحسب بيرس علامة تحيل إلى الشيء الذي تشير إليه بفضل وقوع هذا الشيء عليها في الواقع[3]

---

[1] – مدخل إلى السيميوطيقا ، ميزا قاسم. 26

[2] – مدخل إلى السيميوطيقا : ميزا قاسم ،ص27 دلائلية النص . عبد القادر فيدوح . ص 11

[3] – المرجع نفسه . ص 12

أما النوع الثالث والأخير من العلامات في نظام بيرس الثلاثي فيتمثل في الرمز أو "العلامة "الرمزية" ويستوجب وجود حالات ذهنية يعبر عنها ويستأثر بها بشكل غير مباشر . " فهو نوع من العلامات المجردة تحيل إلى الشيء عن طريق التداعي ". ومن الأمثلة على ذلك اختيار الميزان للترميز على العدالة باعتبار الشيء المرموز إليه يمثل قوة القانون ، واقتناء فستان الزفاف إشارة إلى الثراء أكثر من كونه رمزا إلى مكانة صاحبته الاجتماعية . هذا ما جعل نظام التصنيف الثلاثي للعلامة عند بيرس يكتسي أهمية في الكشف عن علاقات الواقع الخارجي بالتجليات اللغوية والفنية والأدبية للعلامات، خاصة وأن هذا النظام لم يحدد نطاق عمله داخل إطار العلامة اللسانية بحيث أنه حصر هذه الأخيرة في النوع الثالث فقط (العلامة الرمزية) ، بينما خصص العلامتين : الأيقونية والمؤشرية لفحص مستويات علامية غير لغوية أو خارج لغوية . وبهذا يكون بيرس قد وسع من مفهوم العلامة وجعلها تشمل المظاهر والتجليات غير اللسانية خاصة في الأدب والفن والحياة.

المبحث الثالث : أنماط العلامة :

الفراسة : [1]

يطلق على الفراسة اسم العلامة كونهما أداة كشف الحال ومعرفة السمة الظاهرة والباطنة ويختلف مفهومها من شخص لآخر حسب خبرته أحياناً وقدراته الخلقية أحياناً أخرى، والفراسة عند العرب هي: الاستدلال بالخلق الظاهر على الخلق الباطن وهي من العلوم الطبيعية التي ارتبطوا بها وجعلوها المرأة العاكسة لأحوالهم الآنية ، واعتقد العرب منذ القديم أن وجود أشياء تعد من

[1] – ينظر: جورجي زيدان علم الفراسة الحديث، فن قراءة الوجه ، كيف تقرأ أفكار الآخرين وتسيطر عليهم ، العالمية للكتب والنشر ، دار طيبة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، 2007، الجيزة ، ص 2.

قبيل الفراسة كالقيافة والريافة والعيافة واستدلوا في القيافة على معرفة أحوال الناس حيث ينظر إلى جلود الناس وبشرتهم وهيئات الأعضاء، ومنها يعرفون أنسابهم، أما الريافة فربطوها بمعرفة عمق الماء الباطن في الأرض، من خلال شم رائحة ترابه ورؤية نباته واعتبرت العيافة طريقة تتبع الأقدام والأخفاف والحوافر وانتقل علم الفراسة عن اليونان والرومان في العصر الإسلامي وربطه المسلمون بما ألقوه في علم الطب ، ومن أهم ما وصلنا من كتب في هذا العلم[1] « كتاب السياسة في علم الفراسة لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي طالب الأنصاري المتوفى سنة 737هـ، وفيه أحكام علم الفراسة منسوبة إلى أصحابها بأحرف يرمز كل منها إلى اسم القائل وقد طبع هذا الكتاب بمصر سنة 1882[2].

معظم المفاهيم للفراسة استمدت من القرآن الكريم حيث ذكر الله سبحانه وتعالى وجود خيط يربط بين الخلق في معرفة باطنهم كالسمة التي تظهر على وجوه الخلق وتجعلنا نطمئن إليهم أو تنفر منهم ، كما استمدت من العلوم الفلكية التي تنبئ بقدوم أحوال جوية تدفع البشر أخذ احتياطاتهم في مواجهتها، واستفحل المعنى إلى بعض الاعتقادات الخاطئة التي استند إليها الشعراء لطمانة أسرائهم بالنصر كما كان معهوداً في العصر العباسي، ويضاف الكهانة (الفراسة) التي ربطها الناس بالفراسة معتقدين بوجود بعض الخلق لهم قدرة فائقة في معرفة أحداث المستقبل، ولا يختلف اثنان في إمكانية الاستدلال على أخلاق الناس من النظر إلى ظواهرهم من القدماء والمحدثين و «قلب الإنسان يغير وجهه إما إلى الخير وإما إلى الشر وطلاقة الوجه من طيبة القلب والبحث عن الأمثال

[1] – جورجي زيدان علم الفراسة الحديث، فن قراءة الوجه ، كيف تقرأ أفكار الآخرين وتسيطر عليهم. 05.

[2] – المرجع نفسه . ص13.

يجهد الأفكار ، من منظره يعرف الرجل ومن استقبال وجهه يعرف العاقل، ولبسة الرجل وضحكته ومشيته تخبر بما هو عليه.»[1]، والفراسة تكشف تمايز الأفراد وأخلاقهم باختلاف طبائعهم وأمزجتهم، وتعتبر (السنن) المفاتيح التي تعكس شخصية كل فرد أو مزاجه وتؤكد حكماً أو تنفيه مستدلة بالمظاهر الخارجية، ولقد انتشر علم الفراسة عند كل الشعوب وعرف تسميات عدة .

وقسمت الفراسة إلى فروع هي: « فراسة الرأس وفراسة الوجه وفراسة الكف وفراسة المشي وفراسة الخط وفراسة المقابلة أو الحكم على أخلاق الناس بالنظر إليهم ،[2] وكل هذه الأطراف من جسم الإنسان تعكس إيحاءات دالة ، تعبر عن الفرح والغضب والانفعال والسكينة وكثيراً ما نعتبر الشكل علامة عاكسة للأفراد المحيطين بنا فتجدنا تنجذب لهذا وتنفر من ذاك حسب البنية[3]

"ونحن حين نبصر رجلاً طويل القامة عريض المنكبين ندرك أنه شجاع، وإذا رأينا رجلاً آخر عريض المنكبين واسع الصدر بتأنيه وحزمه وعلو همته، وعلى عكس ذلك تدرك من ضيق الصدر أن صاحبه عجول قلق ضعيف العزيمة وسبب ذلك أن واسع الصدر يكون كبير الرئتين فيستنشق من الهواء في مرة ما يغنيه عن سرعة التنفس فيكون رزيناً صبوراً "[4] ، وتجدنا تصدر أحكاماً حسب ما تركه أبصارنا حيث تتحول هذه الميزات الانطباعية إلى ميزات متفق عليها تتداول بصورة تجعلها تواصلية من جيل لآخر ومن شعب إلى آخر، وقد يعتبر البعض منا عن إعجابه ببعض الشخصيات

---

[1] -ينظر: جورجي زيدان، علم الفراسة الحديث، فن قراءة الوجه ، كيف تقرأ أفكار الآخرين وتسيطر عليهم ص20

[2] – تمثل أشكال الكلمات في السياق في النص، كما تستخدم للتعبير عن المظهر الخارجي والهيئة، يراجع كتاب الألسنية "علم اللغة الحديث" مبادرها أعلامها ، ميشال زكريا ، بيروت لبنان ص3

[3] – جورجي زيدان علم الفراسة الحديث. ص23/24/21

[4]– عبد الرحمن الوصيفي ، تراسل الحواس في الشعر العربي القديم ، ص :23/24

التي يصادفها من أول لقاء، مبرراً ارتياحه الشديد بها فتجده يندفع في الحديث معها دون حواجز تعترضه بارتياح وثقة لا متناهية.

والفراسة وجه من أوجه الحكم على الآخرين في تعاملنا اليومي معه مما يجعلك تقترب أو تنفر منه ولقد ميزنا الله سبحانه وتعالى الخلق بما يعرف بالحاسة السادسة، وهو توقع بعض الأحداث كما تكشف السمات الظاهرة مع بعض من تتعامل معهم ، فنرتاح لهذا وتستهجن ذاك دون أن ترى منه مكروهاً، وإدراكنا لتلك القيم لا يحدث إلا من خلال استخدامنا لحاسة من حواسنا التي يختلف دورها على البقية، فالبصر : مثلاً يحيلنا لدلالات أكثر من حاسة الذوق أو الشم .

2 – الحواس :

اهتم الدارسون بالحواس وحددوا مفاهيمها بأمثلة متعددة في القديم والحديث و إذا كان الأصفهاني في الزهرة قد خص (الحواس) بباب فقط في كتابه وأطلق عليها لفظ الحواس، فإن السرى الرفاء في القرن الرابع الهجري (ت 362هـ) قد ألف كتاباً كاملاً عن الحواس دون أن يسميها بهذا الاسم، فقد أعطى كتابه عنوان (المحب والمحبوب والمشموم والمشروب)'[1] والكتاب ضخم يقع في أربعة أجزاء كل جزء في مجلد وحده، وأخذ كل جزء من الكتاب عنواناً خاصاً به ، ولقد أعطت اللغات الأولوية لما يقابل المعنيين في البصر والسمع على حساب اللمس والذوق والشم « وتعطي اللغات أولوية للتمييز بين النشاط والمعاناة في البصر على حساب التمييز بينهما معجمياً في السمع ، ويتضح هذا في ما يمكن استنتاجه من الأنماط الثلاثة للغات إذ نجد أنه ليس هناك لغة

[1] – عبد اللطيف شوطا وعبد المجيد جحفة وعبد القادر كنكاي، قضايا في اللسانيات العربية، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ابن مسيك ، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء ، ماي ، 1992، ص : 64.

تملك فعلاً واحداً للبصر وفعلين أو أكثر للسمع في حين أن العكس وارد وهذا يشير إلى تقدم البصر على السمع وبالتالي على الحواس الأخرى، وهذه الاستنتاجات تشير إلى إمكانية التنيز ببعض الأولويات على مستوى معجم أفعال الحواس وذلك على غرار أولوية معجمة الألوان» .[1]

ورغم ما ندركه عن وظائف الحراس إلا أن جمالها وقوتها يبرز أكثر لما يستعير كل عضو وظيفة غير وظيفته الأصلية فتنتج عملية التبادل الحواسي كقولنا : رميتها بعيني إذ تحولت حاسة اللمس إلى الرؤية وتصبح «عملية التبادل بين مدركات الحواس عملية إعادة تشكيل الحواس في الصياغة الشعرية ، وهذه العملية تشبه الذوبان الذي تتعرض له قطعة جليدية بتأثير حرارة الشمس حتى تتحول إلى سائل ذات سمات واحدة، وهذا ما يحدث للحواس عندما تتبادل، وكل حاسة تؤدي وظيفة الحاسة الأخرى"[2] ، يتحلل المعنى الأول في الثاني فينتج معنى جديد الذي يفهم من خلال متابعة ذلك التبادل مباشرة ، وقد يقوم المعنى في تبادل الحواس بتحويل المعنى الحسي إلى المعنوي إذ ارتبط بالجانب العاطفي فالانفعالات التي تعكسها الحواس قد تتشابه من حيث وقعها النفسي فقد يترك الصوت أثراً شبيهاً بذلك الذي يتركه اللون أو تخلفه الرائحة، ومن ثم يصبح طبيعياً أن تتبادل المحسوسات فتوصف معطيات حاسة بأوصاف أخرى، بل قد يضفي الشاعر خصائص الماديات على المعنويات أو يخلع سمات المعنويات على الماديات[3] ، ولقد وجدت هذه الطريقة عند الشعراء الذين يستلهمون معانيهم من الجمع بين المتناقضات التي تفسح لهم مجالاً للخيال

[1] – عبد الرحمن الوصيفي ، تراسل الحواس في الشعر العربي القديم ، ص 47

[2] – المرجع نفسه، ص :48

[3] – علي عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام . ص: 123

وخلق صورة جديدة تبهر مستقبلها الذي يجهد نفسه في تخيلها داخل ذهنه، والجمع بين الحواس قد يحدث بطريقة الخطأ في تمييز الأشياء وتركيبها التركيب السليم مع أنه يعطي صورة فنية جميلة مثلما كان يحدث عند الشاعر بشار بن برد.

ويعتبر الاتصال بالآخرين باستخدام الحواس جزء من لغة الجسم ويتعلم الإنسان بنسب متفاوتة من خلال حواسه الخمس كما يختلف استعمال الحواس من حاسة لأخرى، ويتقدم الحواس البصر الذي يقوم بأغلب الوظائف في التواصل اللغوي كما هو موضح في النسب التالية:

ويعتبر

يتعلم الإنسان بواسطة حاسة البصر بنسبة 83 بالمائة، وهو أكثر الحواس استعمالاً .

يتعلم الإنسان بواسطة حاسة السمع بنسبة 11 بالمائة. يتعلم الإنسان بواسطة حاسة الشم بنسبة 5.3 بالمائة.

يتعلم الإنسان بواسطة حاسة اللمس بنسبة 5.1 بالمائة.

يتعلم الإنسان بواسطة حاسة التذوق بنسبة 1 بالمائة.[1]

الاتصال البصري هو القناة العامة التي تمر عبرها كل الحواس الأخرى ، حيث يقدم صورة عامة في قراءة للعلامة المشاهدة وتجدها تستعمل بنسبة كبيرة في المسرحيات وعروض الأزياء والخطب ، فيتحول الخطاب اللغوي إلى خطاب هامشي مقارنة بما نشاهده، وكثيراً ما يعلق الصحفيون على الصورة بعرضها دون خطاب لبلاغتها وقوة البصر في استنطاق معانيها، ورغم ما

[1] – عبد الكريم الرديني فصول في علم اللغة العام .ص. 124

للبصر من أهمية في الاتصال كونه شاملاً، إلا أن الاتصال بالأيقونة (اللمسية) أهم من حيث القرب العاطفي الذي يكسب مودة بين المتصلين ولنا في ذلك مثالاً بليغاً هو (المصافحة) .

3 - الإيماء والإشارة :

الإيماء : اعتبرت الإيماءة حركات الجسم المؤكدة للحديث حيث تجمع كل ما نريد أن نرسله من كلمات التي تصنعها اليدان والكتفان والذراعان والأقدام، والإيماءة هي عبارة عن حركات هدفها بلوزة الرسالة وترسيخها وتنقسم إلى أقسام نذكر منها:

الإيماءات الوصفية : تستخدم لتوضيح الحديث يشعر الفرد في استخدامها بارتياح في إرسال رسائله. الإيماءات المؤكدة: وتستخدم في تأكيد المقصود بحديثك وعادة ما ترتبط بالرأس الذي يحدد معناها.[1]

الإيماءات بالاقتراحات وهي التي تمثل رموزاً لأفكار يمكن أن تساعد الطرف الآخر على الحديث وتعتبر الإيماءة المساعدة.

الإيماءات المشجعة: تستعمل في تحفيز الآخرين على إعطاء ردود فعل مناسبة[2]،والعرب تشير إلى المعنى إشارة وتومئ إيماء دون التصريح فيقول القائل: «لو أن لي من يقبل مشورتي لأشرت » " تقول العرب: « طويل تجاد السيف، ويريدون طول الرجل، وفي كتاب الله عز وجل قوله تعالى : ﴿ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ ﴾[3]، وهو إيماء مدلوله أن يصيبوني بسوء ، وإن كل حركة هي في واقع الأمر إنجاز المشروع ثقافي فهي تشكل موضوعاً لأن هذه النصوص مليئة بالبياضات والأجزاء

---

1 – عبد الكريم الرديني فصول في علم اللغة العام. ص 124

2 – أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا ، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، باب (الإيماء)، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت، لبنان ، 1997. ص191:

3 – سورة المؤمنون ، الآية : 98

غير الممكنة ولكنها تمثل من حيث البعد الإيحائي للامتلاء الدلالي في أبهى صوره ، ويعد الجسد في هذه الحالات شبيه بالوحدات المعجمية لا يملك معنى محدد، بل يعيش على وقع الاستعمالات فيه وتتشبع من مدلولاته، قال بشار بن برد: [1]

يكلمها طرفي فتومي بطرفها ... فيخبر عما في الضمير من الوجد [2]

فالشاعر في هذا البيت يحدد نوع الإيماءة التي تنقل من المرسل إلى المرسل إليه وذكاء المرسل إليه في الرد عليها بمثيلتها ، حيث يكلم الشاعر محبوبته بطرف عينه والمحبوبة لا تجيب بلسانها بل تجيب بطرف عينها أيضا وتتحوّل إجابتها إلى أخبار عما في ضميرها من الحب والجوى، والتراسل هنا يقع بإيماءة واحدة مشتركة ، حيث تتحوّل الحواس إلى لغة إيمانية دالة، ونلحظ أن التبادل بين العين والفم) كان مصحوباً بالحركة التصويرية التي تراقب اهتزاز العيون المتبادل، يمكننا تصوّر المشهد ورؤيته ، وهذا نموذج آخر يصوّره الشاعر بشار بن برد معبراً عن فن التلاعب بالمعاني من خلال الإيماءات وخاصة.

إذا تعلق الأمر بلغة العيون ويبلغ الشوق مداه عند بشار عندما يعلن أنه يموت وجداً وحنا ، وأنه لا يملك دموع عينيه عندما يتذكر محبوبته يقول :

إذا ما ذكرتك العين ... لم تملك لها غرباً [3]

---

[1] – ينظر : أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا ، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها .ص191

[2] – ينظر : سعيد بنكراد، السيميائيات، مفاهيمها وتطبيقاتها، منشورات الزمن، سلسلة شرفات ، 11، مطبعة النجاح الجديدة (دط) ، الدار البيضاء ، المغرب 2003، ص129:

[3] – بشار بن برد ، الديوان، شرح وترتيب مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، بيروت لبنان، 1413 /1993، ص 93

والتبادل الدلالي يصوّر (العين) التي ترى و (اللسان) الذي يذكر والقيمة تتكون من استحضار صورة المحبوبة أمام عينيه لأن الذكر باللسان لا يصحبه استحضار تلك الصور التي ملكت نفسه ومشاعره بينما ذكر العين يكون بتمثل هيئة محبوبته ومحاسنها، فاستعير عضو لأداء وظيفة غير وظيفته الأصلية ليزيد المعنى جمالاً ويرسم صورة إبداعية جميلة التألف بين المتخاطبين وترسم صورة إبداعية رائعة لدى متلقي الخطاب.[1]

وتتم الإيماء باستعمال جملة مستقلة بدورها عما هو منقول، ولكنها تحتوي غالباً على فعل ذهني مثل: تساءل، فكر، تصور تذكر أو على عبارة بديلة تومي إلى شيء يدور في داخلية الشخص وعلى استقلاله النحوي عن السرد الناقل، أن ما هو منقول ليس مقطوعاً قطعاً احالياً كلياً عنه كما هي الحال في النقل المباشر،[2] وتستعمل الإيماءة بطريقة لاشعورية تعبر عن رغبة شعورية في التواصل ولفت الانتباه وتأكيد وجود طرف آخر يشارك في العملية التواصلية وقد صنفت العلامات إلى قصدية وغير قصدية :

الإيماءات غير القصدية وهي : الإيماءات غير المصحوبة بتبادل الأفكار (كالبروتوكولات والطقوس والصلوات . والإيماءات القصدية هي المصحوبة بتبادل الأفكار : مثل كودات الكهان وكودات الصم البكم [3] وصار لهذه الإيماءات تأويل مبني على القصدية التي تعطي الفرصة للمتلقي

---

[1] – بشار بن برد ، الديوان، شرح وترتيب مهدي محمد ناصر الدين. ص 94

[2] – ينظر : مريم فرنسيس، في بناء النص ودلالته – نظم النص التخاطبي، الإحالي – منشورات وزارة الثقافة ، الطبعة الأولى ، سوريا 2001، ص100-101.

[3] – عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت عزيز الحبابي ، تأملات في اللغو واللغة، الدار العربية للكتاب، ليبيا تونس ، 1980م ، ص : 59

أن يحلل أفكاره ويؤولها تأويلاً سليماً، كما تتوزع في الدراسة والاكتساب لدى معظم الناس الذين يمكنهم اعتبارها لغة ثانية قابلة للدراسة ومرتبطة بالغريزة والتعلم لدخول الإيماءة في النظام اللغوي العام للمجتمع، ويلاحظ هذا الصنف في اشتراك أكبر عدد من الأفراد لتفسير بعد بعض الإيماءات مثل : تشابك أصابع اليد أو التهليل (باليد ومن أبرز أنماط الإيماءة وأكثرها استعمالاً الإشارة .

الإشارة:

الإشارة : هي اسم آخر العلامة وعادة ما ترتبط الإشارة باليد وتحديداً الأصابع كما يمكن إدراكها بالايقون البصري، ويقدم علماء العلامة مثالاً عنها وهو (الدخان) إشارة لوجود النار وهي من اللغات غير المنطوقة المحددة المعنى التي لا تقبل التأويل وتدرك عن طريق مؤشرات تتيحها فمثلاً : الثورة الجزائرية مؤشر لاستقلال الجزائر، والإشارة تنقل التواصل من ميدان القول إلى التخاطب الصامت إلى الإيماء ويحدث الإيماء حواراً دقيقاً مبينا قلما يحصل فيه سوء تفاهم بين المتحاورين[1] والإشارة لغة عالمية لها من التأثير ما ليس للغة المنطوقة وهي نتيجة صادرة من عمل إنساني يرمي إلى غاية، أي إلى إشارة موجهة الغرض منها: إقرار واقع خارجي وإبلاغه للآخرين،[2] لذلك نجد معظم الأفراد يحددون أوجه الإشارة التي يستعملونها معتبرين ذلك تواصلاً حقيقياً مبني على التعارف مثلما عرفته اللغة المنطوقة ، ولقد اعتمدها بعض الشعراء بديلاً للغة كقول عمر بن أبي ربيعة :[3]

أشارت بطرف العين، خشية أهلها إشارة مخزون ، و لم تتكلم

[1] – ينظر : رئيف كرم السمياء والتجريب المسرحي)، مجلة عالم الفكر ، المجلد 24، العدد الثالث ، يناير ، مارس 1996، ص242

[2] – المرجع نفسه، ص 65

[3] – عمربن أبي ربيعة ، الديوان ، دار صادر، ط1، بيروت، لبنان، 1996، ص : 345

ايقنت أن الطرف قد قال مرحبا وأهلاً وسهلا ، بالحبيب المتيم[1]

والإشارة علامة لها مجموعة من المؤولات التي تصدر عنها ، حيث تظهر في العلامة الواحدة مجموعة من الإشارات بمؤشرات متعددة، التي تعتبر من أهم العناصر اللغوية التي يتحدّد معناها في إطار مقام ما يمكن تسميته بالمؤشرات **indexes** وتشمل أسماء الإشارة والضمائر وزمان الفعل وبعض ظروف المكان والزمان نحو : (هنا هناك . غدا، أمس) .

ولقد تعددت الحركات بالإشارات حسب دلالتها ومنها : الحركات ذات الدلالة المحدودة وهي معروفة لدى طبقات الشعب كلها يفهمها الجميع ولو لم تكن مصحوبة بكلام ، ورسامو الكاريكاتير يستخدمون مثل هذه الحركات الجسمية في التعبير عن أفكارهم، وتجد صداها لدى جميع أفراد المجتمع ، وكثيراً ما يكتفي الرسامون برسم الحركة الجسمية دون أن يصحبها كلام ثقة منهم بإدراك الناس لها ، وكثيراً ما يرسمون تعبيراً عن إدراكهم دون تعليق ومن أمثلة الإشارات التي تستعمل فيها الحركات الجسمية ، حركة التوكيد (التي لا تفهم إلا مصاحبة للكلام المراد توكيده وهي تقليل النبر في النظام الصوتي ومن أمثلتها (رفع الحاجبين) دهشة أو استنكاراً أو استخفافاً أو تلاعباً وكذلك (وضع طرف الإبهام فوق طرف السبابة مع انبساط بقية (الأصابع لتوكيد التهديد وتكون مصاحبة للكلام الذي يشعر المتكلم بغموضه وغالباً ما تأخذ الشكل المراد توضيحه مثل الحركات التمثيلية والحركات التي يراد بها التعبير عن شيء ضخم أو صغير أو مربع أو مستطيل، ولأن الأشكال تساعد في تمييز معالم الإشارة بدقة .[2]

وعرف علم الإشارة في الأدب العربي اهتماماً كبيراً واعتبر الجاحظ أوّل من تنبه إلى أهمية العلامة أو الإشارة في إيصال المعنى ، والدلالة لم تقتصر فقط على اللفظ أو اللغة ومعناها التقليدي له تأويلات أخرى تكمله الإشارة التي تجمع أكثر من لغة في المدلول والمفهوم حيث قسم أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغيره إلى خمسة أشياء:

---

1 – ينظر : عبد الرحمن الوصيفي ، تراسل الحواس في الشعر العربي القديم ، ص : 23

2 – جورج بول. ، معرفة اللغة ، ترجمة ، محمود فراج عبد الحافظ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، د ط، الإسكندرية، مصر .ص 137

اللفظ والإشارة والعقد والخط والنصبة ويعني باللفظ الكلام المنطوق وبالإشارة والحركة باليد أو بالعين ونحوها مما يدل على معنى وبالعقد؛ ضرباً من الحساب يكون بأصابع اليدين، وبالخط الكلام المكتوب، و لقد أرسى الجاحظ مبادئ حركة علم الحركة الجسمية التي من أهم أركانها الإشارة، فتوصل إلى مبادئ توصل إليها المحدثون في هذا المجال.[1]

المبحث الرابع : العلامة في التراث:

إن التراث الفكري العربي بشموليته الحضارية عبارة عن نظام من العلامات الدالة والتي إذا ما أوغلنا التأمل فيها وجدنا أن هذا التراث الواسع يتجلى فيما يلي.[2]

1 - **الموروث اللساني: ويتمثل في :**

الموروث النحوي

الموروث اللغوي.

الموروث المعجمي

2- الموروث البلاغي: ويتجلى في: [3]

الجانب التقني للبلاغة بمعاييرها المألوفة .

الجانب النقدي.

الجانب الاعجازي .

---

[1] - ينظر فهد على عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام ، ص :128

[2] - أحمد حساني ،العلامة في التراث اللساني العربي ، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي السعودية .1436هـ . ص 47

[3] - المرجع نفسه، ص 48

الجانب الأدبي المدونات الأدبية الكبرى .

3- الموروث الديني: وينقسم إلى:[1]

التفسير

علم الأصول

4- الموروث الفلسفي

5- الموروث الاجتماعي

ومن هذا كله تتضح مميزات تراثنا العربي أنه يتمركز حول الوحي (القرآن الكريم) بأبعاده الروحيةوالعقائدية والاجتماعية والعلمية واللسانية. إذ منذ نزول القرآن الكريم كان التأمل في العلامة واعتبار دلالتها بالنظر والتأمل والتدبر، وقد ورد ذلك في غير موضوع من القرآن الكريم على ذلك قوله تعالى:﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾[2] .

﴿ وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾[3]

ومن الأمثلة في رحاب هذا التوجيه القرآني كان التعامل مع العلامة من أجل تفسير دلالتها الكونية والروحية، والاستدلال بحاضرها على غائبها.

[1] – أحمد حساني ، العلامة في التراث اللساني العربي .ص48

[2] – سورة النمل – الآية :54

[3] – سورة النحل . الآية 16

يقول "القاضي عبد الجبار" (415هـ): " إن من حق الأسماء أن يعلم معناها في الشاهد، ثم يبنى عليه الغائب" وقد أشار إلى ذلك " الراغب الأصبهاني "(5651) : في حديثه عن الفقه حيث قال " أن الفقه هو الاصبهاني"(5651): الا معرفة علم غائب بعلم شاهد".

ومن هذا المنطلق تعامل الفكر العربي مع العلاقة من حيث هي حقيقة حسية حاضرة تحيل إلي حقيقة مجردة غائبة.

وفي ختام هذا الفصل توصلنا إلى أن مفهوم العلامة في تعاريفه الأولية بالنسبة لمصطلحاته يبدو سهلا حصر لكن بالتوغل قليلا في طياته، وكيف تعامل العلماء اللغويون واللسانيون مع معه فهناك صعوبة جمة في أو إيجاد تعريف أو نظرية واحدة تشملها نظرا لجوانبها الخفية أو بالأحرى حسب الرؤية الإبداعية أو العلمية بالنسبة لكل من غاص في هذا الموضوع مثل ابن سينا قديما ودي سوسير وغيرهما حديثا، ولا شك أنه هناك تعاريف واستعمالات جديدة لهذا المصطلح في المستقبل؛ وهذا راجع في الحقيقة ليس لماهية هذا المصطلح في حد ذاته بل لاشتمالها على قاعدة الدال والمدلول ونجد لهذه القاعدة وجود كذلك بالنسبة للغة وهذه الأخيرة كما هو معلوم لا تقف على تعريف واضح ودقيق ومن هنا دعت دراسة هذا المصطلح ومحاولة بعض اللسانيين بلورة هذا المفهوم في نطاق العلامة من خلال تلك القاعدة وعلاقة الدال والمدلول إلى انتظار تعاريف جديدة للغة ومن هنا نقول أن اللغة فعلا هي منطلق العلوم اللسانية واللغوية بكل حذافيرها وكذلك تبقى العلامة خادم للغة.

الفصل الثاني

التفكير الدلالي العلامي عندالآمدي

المبحث الأول: علم الدلالة العربي

المبحث الثاني: تصوّر الآمدي للعلامة اللّسانية

المبحث الثالث: الجزء الذي اِعتمد عليه الآمدي في كتابه الإحكام في أصول الأحكام لدراسة العلامة اللّسانية (مبدأ اللّغات وطرق معرفتها)

المبحث الأول: علم الدلالة العربي

قبل الحديث عن علم الدلالة العربي ينبغي أولاً تحديد مفهوم الدلالة لغة واِصطلاحًا.

أ- الدلالة لغة:

تحمل كلمة الدلالة معاني متعددّة في المعاجم العربية، منها ما جاء في قول ابن فارس (ت395هـ) :" الدّال واللّام أصلان أحدهما إبانّة الشّيء بأمارة تتعلمها، والآخر اِضطراب في الشّيء، فالأول قولهم: دلَلْتُ فلانًا على الطّريق، والدّليل: الأمارة في الشّيء وهو بيّن الدّلالة والدِلالة، والأصل الآخر قولهم: تَدَلْدَلَ الشّيء إذا اِضطرب"[1]، فالدلالة تكون حينًا بمعنى الإبانة، وحينًا آخر بمعنى الاِضطراب .

والدلالة عند الرّاغب الأصفهاني (ت 565هـ) هي:" ما يتوصل به إلى معرفة الشّيء كدلالة الألفاظ على المعنى ودلالة الإشارات والرّموز والكتابة والعقود والحساب، سواء كان ذلك بقصد ممّن يجعله دلالة أو لم يكن بقصدٍ"[2]، فالدلالة وسيلة للمعرفة سواءً كانت متعمدة أو غير متعمدة .

وقال ابن منظور (ت 711هـ): دَلَّهُ على الشّيء يَدُلُّهُ دلاً ودَلَلْتُهُ فاِندَّلَ: سَدَدَهُ إليه، ودَلَلْتُهُ فاِندَلَّ...والدَلِيلُ: ما يُستَدَلُ به، والدَّلِيلُ الدَّالُّ .

[1] أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللّغة: تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان ،دط، مج 02، 1999م، ص ص 259، 260.

[2] الرّاغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تح: مركز الدراسات والبحوث، مكتبة نزار مصطفى الباز، ج1، ص 228

وقد دلَّهُ على الطّريق يَدُلُّهُ دَلَالَة ودِلَالة، ودَلُولَة، والفّتح أعلى، والدَّليلُ والدَّلِيلي: الّذي يَدُلُكَ وجمع الدّليل: أدّلَة، وأدِّلاء، والاِسم الدَلالة والدِلالة بالكسر والفتح[1]، من جملة هذه المعاني نجد أنّ الدلالة تعني الإرشاد والتوجيه .

كما ورد الحديث عن الدلالة عند الزبيدي (ت 1205هـ) في قوله:" دللت بهذا الطّريق دلالة عرفته، ودللت به أدلة دلالة، ثم إنّ المراد بالتّسديد إرادة الطريق، دلّ عليه يدُلُه دلَالَة ودَلُولة فاِندَلَّ على الطريق، سدده إليه"[2]، تتجلى المعاني اللغوية للدلالة في الإبانة والتّوضيح والإرشاد والتّوجيه والتّعريف والتسديد.

أمّا في القرآن الكريم، وردت لفظة (دلّ) بعدّة صيّغ في مواضع سبعة ﴿**فَدَلَّاهُمَا، أَدُلُّكُمْ، أَدُلُّكَ، نَدُلُّكُمْ، أَدُلُّكُمْ، دَلِيلًا،دَلَّهُمْ**﴾، فجاءت كلمة (فَدَلَّاهُمَا) في قوله تعالى: ﴿**فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُلْ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ**﴾[3].

ووردت لفظة (**أَدُلُّكَ**) في قوله تعالى: ﴿**فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى**﴾[4]، فدلاهما، وأدلك تشيران إلى الإرشاد والنصح .

---

[1] ينظر: ابن منظور ،جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، تح: أحمد سالم الكيلاني وحسن عادل النّعيمي، مرك الشرق الأوسط الثقافي، بيروت، ط1، 2011م، ج7، مادة (دل ل)، ص ص 152، 153.

[2] الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط3، 1968م، ج7، ص ص 224، 225.

[3] سورة الأعراف، الآية 22

[4] سورة طه، الآية 120.

أمّا لفظ (**أَدُلُّكُمْ**) فجاء في قوله عزّ وجلّ: ﴿**وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ**﴾[1].

وجاء في قوله تعالى كلمة (**نَدُلُّكُمْ**): ﴿**وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ**﴾[2].

ووردت لفظة (**أَدُلُّكُمْ**) في قول المولى تعالى: ﴿**إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى مَنْ يَكْفُلُهُ فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَقَتَلْتَ نَفْسًا فَنَجَّيْنَاكَ مِنَ الْغَمِّ وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِي أَهْلِ مَدْيَنَ ثُمَّ جِئْتَ عَلَى قَدَرٍ يَا مُوسَى**﴾[3].

وكذلك جاءت كلمة (**دَلِيلًا**) إذ قال عزّ وجلّ: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا**﴾[4].

أمّا لفظة (**دَلَّهُمْ**) فكانت في قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ**﴾[5]، تدل هذه الصيّغ المختلفة من الآي الكريم إلى أنّ الدلالة تعني النصح والإرشاد والتوجيه والإبانة والهداية .

[1] سورة القصص، الآية 12.
[2] سورة سبأ، الآية 7.
[3] سورة طه، الآية 40.
[4] سورة الفرقان، الآية 45.
[5] سورة سبأ، الآية 14.

أمّا المعنى الإصطلاحي للدلالة فهو راجع إلى الخلفيّة المرجعيّة لكل باحث، ومرتبط بمنهج بحثه والغاية المبتغاة من تحديد هذا المعنى ضمن السياق العام لدراسته.

إصطلاحًا:

يعدّ مصطلح الدلالة من أكثر المصطلحات الذي تطرق إلى مفهومه الكثير من الباحثين والدّارسين العرب القدامى والمحدثين بمختلف تخصصاتهم، وعبر مختلف العصور، ومن تعريفات القدماء الإصطلاحية للدلالة ما جاء في حديث الجاحظ (ت255هـ) عن البيان؛ حيث قال:" والدلالة الظّاهرة على المعنى الخفي هو البيان (...)، والبيان إسم جامع لكل شيء كشف لك عن قناع المعنى وهَتَكَ الحجاب دون الضّمير، حتى يُفضي السّامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائنًا ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدّليل، لأنّ مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسّامع، إنّما هو الفهم والإفهام ؛ فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع"[1]؛ فالدِلالة عنده مرتبطة بالبيان عن المعاني من أجل الفهم والإفهام .

وعرّفها أبو هلال العسكري (ت400هـ) عند تطرقه إلى الدّليل: "فالدّليل هو ما يمكن أن يُسْتَدَلَ به، قَصَدَ فاعله ذلك أم لم يقصد، والشّاهد أنّ أفعال البهائم تدل على حدثها وليس لها قصد إلى ذلك"[2]، فـ"الدلالة عنده هي سبيل الإستدلال لحصول الإعلام بإدراك المعلوم المقصود من فعل

[1] أبو عثمان عمرو بن الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط7، 1418هـ/1998م، ج1، ص ص 75، 76.

[2] أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة ،دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط4، 1963م، ص 59.

الدلالة، غير أنّ الدلالة ههنا قد تكون قصديّة أو غير قصديّة، فهي تتحقق سواء أكان هناك قصد، أم لم يكن، فالمآل الدلالي ينتهي إلى تأويل المتلقي "[1].

وأضاف أبو هلال العسكري: "إنّ الدلالة تكون على أربعة أوجه: **أحدها** ما يمكن أن يستدل به قصد فاعله ذلك أو لم يقصد،...**والثاني** العبارة عن الدلالة، يقال للمسؤول: أعد دلالتك، **والثالث** الشبهة، يقال: دلالة المُخالِف كذا؛ أي شبهته، **والرّابع** الأمَارَات، يقول الفقهاء: الدلالة من القياس كذا، والدّليل فاعل الدّلالة"[2]، فالدلالة في نظره تكمن في الاِستدلال، العبارة، والإشارة والإمارة وهي تعتمد على القياس والبرهان .

وتحدّث عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) عن الدلالة من خلال نظرية النظم فقال: "وَجبَ أن يعلم أنّ مدلول اللّفظ ليس هو وجود المعنى أو عدمه، ولكن الحكم بوجود المعنى أو عدمه"[3]، الدلالة عنده مرتبطة بدلالة الألفاظ وما تفيده من معنى .

كما "حددّ مفهومها الاِصطلاحي السيد الشريف الجرجاني (ت 814هـ) بقوله: هي كون الشيء بحالة يلزم مع العلم به العلم بشيء آخر، والأوّل هو الدّال والثاني هو المدلول "[4]، فالدلالة هي عملة واحدة لها وجهان هما الدّال و المدلول يستلزم أحدهما الآخر.

---

[1] أحمد حساني، مباحث في اللسانيات (مبحث صوتي، مبحث تركيبي، مبحث دلالي) منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية المتحدة، ط2، 1434هـ /2013م، ص 254

[2] أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 235.

[3] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، 1984م ، ص 234

[4] أبو الحسن علي الشريف الجرجاني، التعريفات، الدار التونسية للنشر والتوزيع، دط، 1971م، ص 50.

والحديث عن الدلالة عند القدماء نجده مبثوث في كتب الكثير منهم، إذ أتى الكلام عنها في سياق الحديث عن اللّفظ والمعنى سواءً عند البلاغيون والنقاد الذين تطرقوا إلى كثير مما هو من مباحث علم الدلالة الحديث، وعند الأصوليون الذين أغنوا مباحث الدلالة وتوّسعوا فيها حتّى صاروا أكثر الإتجاهات العلميّة عناية بها، وكذلك عند المناطقة العرب والصوفيّة واللّغويون[1]، فكان لكل منهم مساهمة في هذه الدلالة .

علم الدلالة: للحديث عن علم الدلالة أو الدلالة كعلم ينبغي أن نرجع إلى تعريفاته التي "تجمع على أنّه علم لغوي حديث، يبحث في الدلالة اللّغويّة، والتي يلتزم فيها حدود النظام اللّغوي والعلامات اللّغويّة دون سواها"[2] .

أمّا عن تسميته "فقد أطلقت عليه عدّة أسماء في اللغة الإنجليزية أشهرها الآن كلمة **Semantics**، أمّا في اللّغة العربيّة فبعضهم يسميه علم الدلالة بفتح الدّال وكسرها، وبعضهم يسميه علم المعنى (...) وبعضهم يطلق عليه اِسم السيمانتيك أخذًا من الكلمة الإنجليزية أو الفرنسيّة"[3].

ومن أبرز التعريفات التي قدّمت لعلم الدلالة؛ إنّه العلم الذي يدرس المعنى **Sens** أو الدلالات **Signification** في اللّغات الإنسانية، وهو ذلك الفرع من علم اللّغة الذي يتناول

[1] ينظر: م .م خضر أكبر حسن كصير، أصالة البحث الدلالي عند العرب من حيث النشأة وتطور التأليف، مجلة جامعة تكريت للعلوم، مج 19، ع 12، 2012م، ص ص 28، 29.

[2] عدنان بن ذريل، اللغة والدلالة آراء ونظريات، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، دط، 1981م، ص 50.

[3] أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1985م، ط2، 1988م، ط 3، 1991م، ط4، 1994م، ط5، 1998م، ص 11.

مدلولات المفردات في اللّغات البشريّة تزامنيًا أو تعاقبيًا، أو تعالقيًا، كما إنّه العلم الذي يشتغل على الشروط الواجبة أو الكافيّة في الأشياء أو الماهيات حتى يكون لها معنى أو دلالة في المواضعة أو الاِصطلاح[1].

وهناك من عرّفه "علم الدلالة أو دراسة المعنى فرع من فروع علم اللّغة وهو غاية الدراسات الصوتيّة، والفونولوجيّة، والنحويّة، والقاموسيّة، إنّه قمّة هذه الدراسات "[2]؛ أي أنّه علم شامل لكل المستويات اللّغوية.

ويعرف كذلك "علم الدلالة هو أحد فروع علم اللّغة، وعلم اللغة (أي اللّغويات أو اللسانيات كما يدعوه البعض) ينقسم إلى فرعين رئيسيين هما علم اللغة النظري وعلم اللّغة التطبيقي، علم اللغة النظري يشمل علم النحو وعلم الصرف وعلم الأصوات (أو الصوتيات)، وعلم تاريخ اللّغة وعلم الدلالة، أمّا علم اللغة التطبيقي فيشمل تعليم اللّغات والاِختبارات اللغوية، وعلم المعاجم والترجمة وعلم اللغة النفسي وعلم اللغة الاِجتماعي "[3]، فعلم الدلالة هو علم نظري .

كما "يعرفه بعضهم بأنّه دراسة المعنى، أو العلم الذي يدرس المعنى، أو ذلك الفرع من علم اللّغة الذي يتناول نظريّة المعنى، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى"[4]؛ أي أنّ قضيته الأساسية هي المعنى بكل ما يتعلق به.

[1] ينظر: بن عيسى عسو أزاييط، الوجيز في علم الدلالة، دار الأمان، الرباط، ط1، 2016م، ص 13.
[2] محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 261.
[3] محمد علي الخولي، علم الدلالة (علم المعنى)، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، دط، 2001م، ص 13.
[4] أحمد مختار عمر، علم الدلالة ، ص 11

أمّا موضوعه" فيستلزم التعريف الأخير أن يكون موضوع علم الدلالة أي شيء وكل شيء يقوم بدور العلامة أو الرّمز، هذه العلامات أو الرموز قد تكون علامات على الطريق، وقد تكون إشارة باليّد أو إيماءة بالرّأس، كما قد تكون كلمات وجملاً، وبعبارة أخرى قد تكون علامات أو رموزاً غير لغويّة تحمل معنى، كما قد تكون علامات أو رموزًا لغويّة "[1]، فالعلامة هي أساس دراسة علم الدلالة، وهي منطلق البحث فيه، فهي الغاية والوسيلة له.

نشأة علم الدلالة العربي:

"إنّ فهم الدلالة عند العرب، وما يتعلق بها من تحليل للمعنى بدأ أوّل ما بدأ في الجاهليّة؛ حيث كانت مجالس الشعر ومناظراته وأسواقه عامرة بالتحليل النقدي القائم في بعض أحكامه على معايير دلاليّة (...) وزاد اِهتمام علماء العربية بالألفاظ ومدلولاتها في العصر الإسلامي؛ حيث أولوا الألفاظ القرآنية والأحاديث النبويّة عناية فائقة خاصة الغريبة منها فوّضحوا دلالاتها "[2]؛ أي أنّ نزول القرآن الكريم أدى إلى ظهور الكثير من الباحثين والدّارسين والعلماء.

وقد"كانت عنايتهم منصبّة حول فهم ألفاظه، والوقوف على أسراره ومضامينه، ومن ثمة تسارعت إلى ذلك عدّة علوم لأجل تدارسه منها علم التّفسير، علم اللّغة، علم البلاغة، علم أصول الفقه، باِعتبار الدلالة لم تكن محصورة عند اللّغويين فحسب، وإنّما اِشتغل بها كل من حاول

[1] أحمد مختار عمر، علم الدلالة ، ص 12.

[2] إبراهيم عبد الله الغامدي، معالم الدلالة اللغوية في القرن الثالث الهجري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، المملكة العربية السعودية، 1410هـ/1989م، ص ص 26، 27.

الوقوف على ثنائية اللّفظ والمعنى، إلاّ أنّ كل عالم نظر إليها من زاويته الخاصة "[1]؛ أي أنّ قضية اللّفظ والمعنى هي أساس البحث الدلالي الذي تجاذبته عدّة علوم .

وقد "ركزّ البحث العربي منذ بداياته على تحديد المعنى وما يحتويه القرآن الكريم من معانٍ ومقاصد فلقد كان هم الدراسات العربية بمختلف فروعها ومسمياتها نحوًا وصرفًا وبلاغة ولغة ومعاجم (معرفة المعنى) "[2]، فالنظر في المعنى موضوع مشترك بين مختلف العلماء والمفكرون من ميادين متعددة، لأنّ المعنى اللّغوي شغل بال المتكلمين جميعًا بِاختلاف طبقاتهم، ومستوياتهم الفكرية في مختلف العصور من أجل الإحاطة به وإمساك دلالته المفردة أو في التركيب[3].

وقد"أصبح المعنى اللّغوي جزءٌ من الدلالة عمومًا؛ حيث إنّ الدلالة تشمل جميع أنواع المعاني من لغويّة وغيرها "[4]، فالمعنى أساس الدراسات العربية وهو جزء لا يجزأ منها حتى عرف علم الدلالة بعلم المعنى .

و"البحث عن المعنى قديم فمنذ القرون الثالث والرابع والخامس الهجريّة بحث العلماء العرب طبيعة العلاقة بين اللّفظ والمدلول من جهاتها المختلفة النقديّة والبلاغيّة واللّغوية، وهذا التأصيل

[1] إدريس بن خويا، علم الدلالة في التراث العربي والدرس اللساني الحديث، دراسة في فكر ابن قيم الجوزية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2016م، ص 09.

[2] عليا بن محمد الحازمي، علم الدلالة عند العرب، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج15، ع 27، جمادى الثانية 1424هـ، ص 707.

[3] ينظر: محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 261.

[4] إبراهيم عبد اللغة الغامدي، معالم الدلالة اللغوية في القرن الثالث الهجري، ص 52.

والبحث الدلالي المكتمل لم يأت فجأة، وإنّما تولّد عبر تراكمات معرفيّة تبلورت عبر الزمن في هيئة رؤية دلالية عربيّة ساهم فيها كل عالم بنصيب "[1].

وآمن العرب القدامى كثيراً بالصلة الطبيعية بين اللّفظ ومدلوله، لما رأوا في اللّغة العربية من ميّزات قلما تجتمع في غيرها من اللّغات منذ الخليل وسيبويه وابن جني مروراً بكل علماء العربية في مختلف التّخصصات[2].

وقد تناول هذه القضيّة اللّغويون والبلاغيون والنقديون والأصولين؛ بل وأبدعوا في تناولهم لها، وتطرقوا إلى مختلف المسائل والمباحث المتعلقة بها، وقد برز في سماء كل تخصص ثلة من العلماء العرب الّذين قاربوا بأفكارهم الدلالية الدلالة الغربيّة الحديثة في كثير من مسائلها وقضاياها وتنوعت اِهتمامات العرب بعد ذلك لتشمل جوانب كثيرة من الدراسات الدلاليّة منها اِهتمامات اللغويين، واِهتمامات الأصوليين، إذ عقدوا أبوابًا للدلالات في كتبهم تناولت موضوعات مثل: دلالة اللفظ، ودلالة المنطوق، تقسيم اللّفظ حسب الظهور والخفاء، الترادف، الاِشتراك، العموم، الخصوص ...الخ[3].

وعلم الدلالة العربي مثل باقي العلوم الأخرى مر بعدّة مراحل ففي المرحلة الأولى كانت الدلالة تتناول ضمن اِهتمامات لغوية متنوعة و لم تستقل بنفسها فبدأت من طرف أصحاب الرسائل اللّغوية الذين جمعوا ألفاظ معيّنة خاصة بمدلول واحد أو أكثر، ثم تصنيف المعجمات الطوال، وعقد

[1] حبيب بوزوادة، علم الدلالة التأصيل والتفصيل، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دط، 1428هـ /2008م، ص ص 26، 27.

[2] ينظر :عبد القادر أبو شريفة، علم الدلالة والمعجم العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، 1409هـ /1989م، ص 22.

[3] ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص ص 20، 21.

علماء الكلام والأصوليون واللغويون أبوابًا للدلالة في كتبهم لبيان طرائق دلالة اللّفظ على المعنى وتناولها المناطقة بالبحث وقسموها إلى أنواع، واِهتم بها البلاغيين لعلاقتها بعلم المعاني[1]، لذلك كانت الدلالة عدّة أنواع، تبعًا لتعدد التخصصات التي تناولتها، ومن أبرز أنواعها ما يلي :

أنواع الدلالة:

تنقسم الدلالة إلى قسمين" هما (الدلالة اللّفظية والدلالة غير اللّفظيّة)، والدلالة اللّفظيّة: هي إمّا وضعية مثل دلالة الألفاظ الموضوعة على معانيها، أو عقلية كدلالة اللّفظ على وجود لافظ يقوم به، أو طبيعية كدلالة (أح) على وجع الصدر أو السعال، وغير لفظية: وهي إمّا وضعية كدلالة الكتابة على الألفاظ ودلالة الإشارة على نعم أو لا، أو عقلية كدلالة المصنوعات على صانعها، أو طبيعية كدلالة حمرة الوجه على الخجل وصفرته على الوجل "[2]؛ أي أنّ الدلالة تنقسم إلى وضعية وعقلية وطبيعية سواءً كانت لفظية أو غير لفظيّة .

ومن "أبرز تقسيمات الدلالة اللّفظية ما جاء به علماء الأصول دلالة مطابقة، ودلالة تضمن، ودلالة اِلتزام، فدلالة المطابقة: هي دلالة اللّفظ على كل مسمّاه، كدلالة لفظ البيت على جميعه، ودلالة التّضمن:هي دلالة اللّفظ على جزء مسمّاه، كدلالة لفظ البيت على سقفه، ودلالة الاِلتزام: هي دلالة اللّفظ على لازم مسمّاه، كدلالة السقف على الجدار"[3].

[1] ينظر: فائزة عباس حميدي الإدريسي، أساسيات علم الدلالة، كلية الآداب، جامعة تكريت، دت، ص ص 4، 5.

[2] عبد الحميد العلمي، منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دط، 1422هـ/ 2001م، ص 162.

[3] ابن جزي، تقريب الوصول إلى علم الأصول، دار التراث الإسلامي، الجزائر، ط1، 1410هـ /1990م، ص 53

وقد "بقي الاِهتمام بالمباحث الدلالية يزداد عبر مراحل التاريخ، ولم يدخر المفكرون أي جهد من أجل تقديم التفسيرات الكافية لمجمل القضايا اللّغوية التي فرضت نفسها على ساحة الفكر، فالأبحاث الدلالية في الفكر العربي التراثي لا يمكن حصرها في حقل معين من الإنتاج الفكري؛ بل هي تتوّسع لتشمل مساحة شاسعة من العلوم لأنّها مدينة للتحاور بين المنطق وعلوم المناظرة وأصول الفقه والتّفسير والنقد الأدبي والبيان، وهذا التلاقح بين هذه العلوم النظرية واللّغوية هو الذي أنتج ذلك الفكر الدلالي العربي، فالبحوث الدلاليّة العربية تمتد من القرون الثالث والرابع والخامس الهجرية إلى سائر القرون التالية لها وهذا التأريخ المبكر إنّما يعني نضجًا أحرزته العربية وأصله الدّارسون في جوانبها "[1]؛ ومن أهم تلك العلوم التي تناولت الدراسات الدلالية علم أصول الفقه، من أبرز أعلامه الآمدي صاحب كتاب الإحكام في أصول الأحكام .

المبحث الثاني: تصوّر الآمدي للعلامة اللّسانية

إنّ الآمدي هو أحد أبرز علماء أصول الفقه وهذا الأخير هو "العلم الذي يأوي إليه الأعلام والملجأ عند تحرير المسائل وتقرير الدلائل في غالب الأحكام، وكانت مباحثه المقررة، وقواعده المحررة، تؤخذ مسلمة عند كثير من النّاظرين كما تراه في مباحث الباحثين وتصانيف المصنفين، فإنّ أحدهم إذا اِستشهد لما قاله بكلمة من كلام أهل الأصول، أذعن له المنازعون، وإن كانوا من الفحول، لاِعتقادهم أنّ مسائل هذا الفن قواعد مؤسسة على الحق الحقيق بالقبول، مربوطة بأدلة علميّة من المعقول والمنقول، تقصر عن القدح في شيء منها أيدي الفحول، وإن تبالغت في

[1] منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، دط، 2001م، ص ص ص 15، 16، 17.

الطول"[1]؛ أي أنّ علم أصول الفقه هو علم موثوق وهو المنبع الذي ينهل منه كل راغب في علمٍ واِستزادة ولا يمكن لأحد أن يستغني عنه .

وفي اِرتباط الدلالة بعلم أصول الفقه فـ"حسبك بأهمية الدلالات وطرقها أنّ النصوص الشرعية لا يوقف على مدلولها وثمرتها إلاّ بمعرفة تلك الدلالات، لذا حرص علماء الأصول –رحمهم الله– على تحرير حدودها وقواعدها بألخص عبارة وأخلص إشارة، وبيان مثلاتها وفروعها، وتقرير مراتبها"[2]، فالدلالة هي العلم الذي يستهدى به لفهم الشريعة ومسائلها المتعددة .

و"المباحث الدلالية عند الأصوليين تتّسم بعمق ودقة الاِستقراء، فتخريج الدلالة يتم عبر تفكيك بنية الخطاب بتحليل عناصره، وربط ذلك بالمقام العام الذي يقتضي تلك الدلالة دون غيرها، وبما أنّ اللّغة منظومة لسانية وسيميائية بأنماطها المختلفة في التعبير وأسرار البيان، فإنّها تبدو بارزة بشكل ناضج في بحوث الأصوليين الذين سلكوا منهج الاِستقراء والتدقيق في الجزئيات على اللّغة لاِعتقادهم أنّ من الأسس الرئيسة لنظرية المعرفة هي اللّغة "[3]، فمنهجهم علمي يعتمد على التفكيك والربط والاِستقراء والتدقيق.

[1] عبد الله بن صالح بن محمد العبيد، الدلالة عند الأصوليين دراسة مقارنة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ / 2007م، ص ص 5، 6.

[2] المرجع نفسه، ص 8.

[3] جيلالي فاسي، جهود علماء العربية في مجال علم الدلالة، مجلة مقابسات في اللغة والأدب، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، مج 03، ع 01، ديسمبر 2022، ص 167.

وقد "عقدوا أبوابًا للدلالات في كتبهم تناولت موضوعات مثل: دلالة اللّفظ، دلالة المنطوق، دلالة المفهوم، تقسيم اللّفظ بحسب الظهور والخفاء، الترادف، الاِشتراك،العموم والخصوص، التخصيص والتقييد"[1]، فاللّفظ حظي باِهتمام كبير لديهم .

و"الأصوليون أكثر من تنبّه إلى علاقة اللّفظ بمعناه لما يترتب على ذلك من أثر في فهم المضمون لاِرتباط المعنى بالأمر الديني الذي يبعث فيهم تحرجًا وحِرصًا "[2]، فالدلالة عندهم تتمثل في قضية اللفظ والمعنى .

و"قسّموا الألفاظ من حيث دلالتها إلى أقسام، فمن حيث الوضع هناك العام والخاص والمشترك، ومن حيث الاِستعمال هناك الحقيقة والمجاز، ومن حيث الوضوح تنقسم الألفاظ إلى الجلي والغامض، وهذا الأخير ينقسم بدوره إلى متشابه ومشكل ومجمل وخفي والواضح ينقسم إلى ظاهر ونص ومفسّر ومحكم، ومن حيث القصد هناك دال بالعبارة أو بالإشارة أو بالفحوى أو بالاِقتضاء"[3]، فالوضع والوضوح والقصد هي معايير تقسيم الدلالة عند الأصوليين.

وتحدّث الآمدي "عن اللّفظ المفرد الدّال بالوضع وقسّمه إلى قسمين: قسم دلالته لفظية هي دلالة المطابقة ودلالة التضمن، وقسم دلالته غير لفظية وهي دلالة الاِلتزام وحقيقتها أن يكون اللّفظ له معنى، وذلك المعنى له لازم من خارج، فعند فهم مدلول اللّفظ من اللّفظ ينتقل الذهن من

[1] أحمد مختار عمر، علم الدلالة ، ص 21.

[2] السيد أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند الأصوليين، مكتبة عكاظ للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، ط1، 1401هـ/ 1981م، ص 40.

[3] سارة بن جعفر، البحث الدلالي عند الأصوليين، مجلة آفاق للعلوم ، مج 05، ع 02، 2020م، ص 90.، نقلاً عن: طاهر سليمان حمودة ،ابن قيم الجوزية، جهوده في الدرس اللغوي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، 1399هـ/ 1976م، ص 173 .

مدلول اللّفظ إلى لازمه، ولو قدر عدم هذا الاِنتقال الذهني لما كان ذلك اللّازم مفهومًا "[1]، فالآمدي يجمع بين اللّفظ ومعناه الذي يحمل مدلولاً ما.

وإذا ما أردنا تقصي العلامة اللّسانية عند الآمدي فينبغي أن نشير إلى مفهومها عند الأصوليين بصورة عامة باِعتباره واحد منهم، إذ أنّ "الدّارس لمباحث الأصول المختلفة يجد تعبيرات متعددة لمفهوم الدلالة اللسانية، وغير اللّسانية متفاوتة في التّشكيل اللّفظي، ومجتمعة على مضمون متقارب؛ بل يكاد أن يكون واحدًا، ومن هذه الآراء التي تطالعنا في كتبهم ما ذهب إليه الإسنوي (كون الشيء يلزم من فهمه فهم شيء آخر، وهذا المعنى نفسه ذهب إليه الشريف الجرجاني في قوله: كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والشيء الأول هو الدّال والثاني هو المدلول" [2]، فالعلامة اللّسانية عندهم واحدة بغض النظر عن التعبير الواردة به .

أمّا الآمدي فقد قال عن اللّفظ المطلق: "هو اللّفظ الدّال على مدلول شائع في نفسه (...) أمّا اللّفظ المقيّد: فإنّه يطلق باِعتبارين: الأول؛ ما كان من الألفاظ الدّالة على مدلول معيّن، كزيد وعمرو، وهذا الرجل ونحوه، الثاني؛ ما كان من الألفاظ دالاً على وصف مدلوله المطلق بصفة زائدة

[1] محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى ،(أنظمة الدلالة في العربية)، دار المدار الإسلامي، ط2، 2007م، ص 86.

[2] سعيد فاهم، حد العلامة اللسانية لدى الأصوليين والدرس اللساني الحديث، مجلة المعيار، مج 25، ع 53، 2021م، ص715، وكذلك: عبد الله بن صالح بن محمد العبيد، الدلالة عند الأصوليين (دراسة مقارنة)، شركة دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ / 2007م، ص ص 18، 19.

عليه، كقولك (دينار مصري، ودرهم مكي) "[1]، وسواءً كان اللّفظ مطلقًا أم مقيَّدًا فإنّه يبقى دالاً يشير إلى مدلول وهذا ما تقوم عليه العلامة اللّسانية .

أمّا "المجمل فهو ما له دلالة على أحد أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه، فقولنا:(ما له دلالة)؛ ليعم الأقوال والأفعال، غير ذلك من الأدلة المجملة، وقولنا: (على أحد أمرين)؛ اِحتراز عمّا لا دلالة له إلاّ على معنى واحد، وقولنا:(لا مزية لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه)؛ اِحتراز عن اللّفظ الذي هو ظاهر في معنى وبعيد في غيره، كاللّفظ الذي هو حقيقة في شيء ومجاز في شيء ،وقد يكون ذلك في لفظ مفرد مشترك عند القائلين بِامتناع تعميمه، وذلك إمّا بين مختلفين، كالعيّن للذّهب والشّمس، والمختار للفاعل والمفعول، أو ضدين كالقرء للطهر والحيض، وقد يكون في لفظ مركّب كقوله تعالى: (أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح)، فإنّ هذه مترددة بين الزوج والولي"[2]، فاللّفظ المجمل هو دال يشير إلى مدلول ما مع تعدد اِحتمالاته سواءً كان مفردًا أو مركب إلاّ أنّه يترتب عنه علامة لسانية.

وفي نفس السياق قال الآمدي:"ذهب بعض الحنفية إلى أنّ قوله تعالى:(واِمسحوا برؤوسكم) مجمل لأنّه يحتمل مسح جميع الرأس ويحتمل مسح بعضه، وليس أحدهما أولى من

[1] علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تع: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ،ج3، ط1، 1424هـ/2003م، ص ص 5، 6

[2] علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تع: عبد الرزاق عفيفي ،ج3، ص ص 12، 13.

الآخر، فكان مجملاً، قالوا: وما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنّه مسح بناصيته، فهو بيان مجمل الآية "[1].

و"قد يكون إجمال اللّفظ في مرجع الصفة، وذلك أن يذكر اِسمان يعقبهما نعت يصلح لكل واحد منهما، كقولك: مررت بغلام زيد الفاضل، فيحتمل أن يكون (الفاضل) نعتًا للغلام، وأن يكون لزيد، وكذلك لو كان عمرو طبيبًا غير ماهر في الطب، وهو ماهر في غيره، فقلت: عمرو طبيب ماهر، فإنّ قولك (ماهر) متردد بين كونه ماهراً في الطب، فيكون كاذبًا، وبين أن يراد به ماهراً في غير الطب فيكون صادقًا"[2]، فالدّال قد يشير إلى مدلوله مباشرة أو قد يفهم من السياق، من هنا تتعدد اِحتمالات العلامة اللّسانية للفظ الذي قد يكون مفردًا مطلقًا أو مقيدًا أو مجملاً، والتردد في الإجمال بين اللّفظ المفرد أو المركّب يؤدي إلى تفاوت مستوى القوّة الدلالية للألفاظ، وهي في حال اِنفرادها لا تدل على القطع غالبًا لكنها بالقرائن الحافة بها، أو الاِستقراء يمكنها الوصول إلى مستوى القطع[3].

كما يبدو تصوّر الآمدي للعلامة اللّسانية من خلال حديثه عن دلالات الألفاظ إذ قال في هذا الصدد:" من دلالات الألفاظ ليس لذواتها؛ بل هي تابعة لقصد المتكلم وإرادته"[4]، فاللّفظ لا يكون دالاً في نفسه وإنّما يشير إلى مدلول ما، مما يترتب عنه علامة لسانية .

[1] علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ص 18.

[2] ابراهيم بن سعيد بن علي المشرفي، عادل شحادة علي ، دلالات الألفاظ عند الأصوليين في الوضوح والغموض وإشكالية القطع، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، ع 42، 2021م ص 20.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 23.

[4] الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تع: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، ط2، 1402هـ، ج1، ص 104.

ومما ينبغي أن نشير إليه في هذا السياق أنّ الآمدي خصص في كتابه (الإحكام) حيزًا كبيراً للحديث عن أنماط العلامة اللّسانية من خلال البناء الصوري منها وبنائها المفهومي بالبحث عن الأشكال التي تتجلى فيها العلامة اللّسانية اِنطلاقًا من تطرقه للفظ المطلق والمقيّد والمجمل، كما تحدث عن اِعتباطية العلامة اللّسانية في إطار تناوله لنشأة اللّغة، وتجلت فيه مقدرة عربية فذّة على التصنيف والتحليل وكشف النقاب عن العلاقات الدلالية التي تربط بين الدّال والمدلول، أو الدوال ببعضها البعض أو المدلولات والتي تعرف بالحقول الدلالية [1].

وأهم ما تطرق إليه الآمدي في إطار حديثه عن اللّفظ المطلق والمقيّد والمجمل هو مصطلح (البيان) الذي يقابل صيّغ التوضيح والتأويل، والذي يمكن من خلاله حل الإشكال التي يعترض السياق اللّغوي، وهذا المصطلح لا يخرج في معناه عن الدّليل الذي يفضي إلى العلم أو الظن[2].

ويعرّف الآمدي "البيان من خلال ما ورد في كتابه (الإحكام في أصول الأحكام) بقوله: أمّا البيان فاِعلم أنّه لما كان متعلقًا بالتعريف والإعلام بما ليس معروف ولا معلوم، وكان ذلك مما يتوّقف على الدّليل، والدّليل مرشد إلى المطلوب وهو العلم أو الظّن الحاصل عن الدّليل و لم يخرج البيان عن التّعريف والدليل والمطلوب الحاصل عن الدّليل"[3]، فالآمدي "ربط بين البيان كأداة لتأويل الدلالة، ووضوح المدلول وتعيينه، وعموم مصطلح البيان لدلالتي العلم والظن معًا، لأنّ حاصل البيان قد يكون علمًا، وقد يكون ظنًا "[4].

[1] ينظر: منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص 173

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 177.

[3] علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تع: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ،ج3، ط1، 1424هـ/2003م ،ص ص 30، 31..

[4] منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص 179

كما تحدّث الآمدي والأصوليين عن اِعتباطية العلامة اللّغوية إذ "يرى جمهور الأصوليين أنّ العلاقة بين الدّال والمدلول هي علاقة اِعتباطية؛ أي أنّه لا توجد علاقة سببية معللة بين المتتالية الصوتيّة، وبين المفهوم الذي تحمله، وهذا ما ذهب إليه الآمدي (...) في كتابه السالف الذكر في مبحث (اللّغات وطرق معرفتها) تناول قضية الدّال بمدلوله، أو الاِسم بمسمّاه، إذ عارض ما ذهبت إليه المعتزلة ومن ذهب مذهبهم من العلماء ورأى أنّ حجتهم ضعيفة ذلك أنّ الوضع الأول لّما ربط اللّفظ بمعناه كان يمكن أن يختار لفظًا آخر أو نقيضه بدليل وجود المشترك اللّفظي في اللّغة فلا مناسبة بين الدّال والمدلول وإنّما اِتّصل الدّال بمدلوله لغرض من الأغراض المخصوصة وليس لعلة ذاتيّة، ويقرر الآمدي أنّ العلاقة التي يعقدها الواضع بين الدّال والمدلول لا تتحدد وفق علة عقلية، بل تتحدد بينهما بإرادة الواضع والدّافع إلى الوضع هو حاجات الإنسان المتعددة والتفكير في اِتخاذ وسيلة تلبي أغراضه، فاهتدى إلى اللّغة "[1].

ونص ما قاله الآمدي في ذلك: "أوّل ما يجب تقديمه أنّ ما وضع من الألفاظ الدّالة على معانيها هل هو لمناسبة طبيعية بين اللّفظ ومعناه أم لا (...) فإنا نعلم أنّ الواضع في اِبتداء الوضع لو وضع لفظ الوجود على العدم، والعدم على الوجود، واِسم كل ضدّ على مقابله؛ لما كان ممتنعًا، كيف وقد وضع ذلك كما في اِسم الجون والقرء ونحوّه، والاسم الواحد لا يكون مناسبًا بطبعه لشيء ولعدمه، وحيث خصص الواضع بعض الألفاظ ببعض المدلولات إنّما كان ذلك نظراً للإرادة

[1] سعيد فاهم، حد العلامة اللسانية لدى الأصوليين والدرس اللساني الحديث ، ص 719.

المخصصة " [1]، وقول الآمدي هذا ينطبق على قول عبد القاهر الجرجاني (ت 47هـ) حين حديثه في شأن نظم الكلام :"نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا النّاظم لها بمقتفٍ في ذلك رسمًا من العقل اِقتضى أن يتحرى في نظمه ما تحرّاه، فلو أنّ واضع اللّغة كان قد قال رَبَضَ مكان ضَرَبَ لّما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد" [2] .

ومن قول الآمدي نجد أنّ "الشاهد قوله (فإنا نعلم أنّ الواضع في اِبتداء الوضع لو وضع لفظ الوجود على العدم، والعدم على الوجود، واِسم كل ضدّ على مقابله ؛ لما كان ممتنعًا) هو عين الاِعتباطية التي قال بها الجرجاني وغيره قبل دي سوسير (فلو أنّ الواضع قال رَبَضَ مكان ضَرَبَ لّما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد) "[3].

وقال الآمدي في اِعتباطية العلامة اللّسانية أنّه: "إذا كانت سمة الاِعتباط شاملة للحدث اللساني، فإنّها تتركز جوهريًا في مشكل الدلالة قبل كل شيء، وبذلك تنحل الاِعتباطية اللسانية العامة إلى اِعتباطية الاِقتران الحاصل بين دوال اللّغة ومدلولاتها، أو ما يمكن حصره في اِعتباط العلامة اللّسانية، باِعتبار أنّه لا يتحدد أي دال في اللغة بمدلوله طبقًا لاِقتضاء منطقي، كما أنّه ليس من دال في اِرتباطه بمدلوله بأولى من أي آخر كان يمكن أن يقوم بدله، " [4].

[1] علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تع: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ،ج1، ط1، 1424هـ/2003م، ص 101

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2005م، ص 50.

[3] عطاوي الطيب، اعتباطية العلامة اللغوية فكرة عربية قبل دي سوسير، مجلة دراسات لسانية، مج 02، ع 08، جمادى الثانية 1439هـ، مارس 2018م، ص 162.

[4] عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب ، ط2، 1986م، ص ص 108، 109.

والعلاقة الاِعتباطية بين الدّال والمدلول التي قال بها جمهور الأصوليين ومنهم الآمدي تعد أهم مميزات الدّليل اللساني عند دي سوسير الذي يقول أنّ العلاقة بين الدّال والمدلول اِعتباطية فهي غير معللة، وخاضعة لإرادة المتكلم التي تقوم بوضع الدّال، وهذا ما أقره جمهور الأصوليين وسوسير وغيره من اللسانيين المحدثين، فالدليل اللساني بالنسبة لهم جميعًا يجمع بين المفهوم والصورة الصوتية؛ أي بين دّال ومدلول [1].

وتناول الآمدي لهذه القضيّة ولكثير من القضايا الدلالية الأخرى جاء في كتابه (الإحكام في أصول الأحكام) ، وهو ما سنتطرق له في المبحث الموالي .

المبحث الثالث: الجزء الذي اِعتمد عليه الآمدي في كتابه الإحكام في أصول الأحكام لدراسة العلامة اللّسانية (مبدأ اللّغات وطرق معرفتها)

قبل التطرق للجزء الذي خصصه الآمدي في كتابه (الإحكام في أصول الأحكام) للعلامة اللّسانية ينبغي أن نقدم ترجمة موجزة لصاحب الكتاب، ونعرض لمحة عن الكتاب كذلك .

ترجمة موجزة للآمدي:

هو "الإمام الفقيه علي بن أبي علي بن محمد بن سالم، يلّقب بسيف الدّين، وأحيانًا بسيف الدّنيا والدّين، كما يلّقب بالآمدي نسبة إلى موطنه الأصلي، وبالحنبلي، ثم الشّافعي، أو بالشّافعي نسبة إلى مذهبه الفقهي، ويلقب أيضًا بالتّغلبي، أو بالثعلبي نسبة إلى قبيلته، وقد اِضطربت المراجع واِنقسمت في نسبته إلى قبيلته، ويكنى (أبا الحسن) أو (أبو القاسم)، ولد سنة (551هـ) بمدينة

[1] ينظر: سعيد فاهم، حد العلامة اللسانية لدى الأصوليين والدرس اللساني الحديث، ص 721.

(آمد) وآمِد بكسر الميم هي لفظة روميّة، بلد قديم في ديار بكر وهي الآن جزء من تركيا يسميها الأتراك (آميدة)، ولد بهذه المدينة وقضى فيها أعوامه الأولى يدرس مبادئ القراءة والكتابة، ويحفظ القرآن الكريم، ويدرس التّجويد، والقراءات وشيئًا من علوم العربية والفقه، وقد بدأ الآمدي دراسته الفقهيّة في آمد على مذهب الإمام أحمد، ثم اِنتقل إلى بغداد وواصل دراسته له، ثم تحوّل إلى المذهب الشّافعي بعد اِتصاله بشيخه ابن فضلان[1].

ومن أبرز مشايخه ابن فضلان (517هـ-595هـ)، ، ابن المنى (501هـ-583هـ)، وأبو الفتح بن شاتيل (ت 581هـ)، كما تأثّر بأسعد الميهني (ت 527هـ)وغيرهم ،ومن تلامذته عزالدين بن عبد السلام، ابن الحاجب، أبو أصبيغة، العماء بن سلمان، أبو شامة، أبو المظفر سبط الجوزي، وغيرهم، ومن رحلاته رحلته إلى بغداد، وذهب إلى الشام، ومنها إلى مصر، ثم إلى دمشق، وكان الآمدي ملمًا بجميع فروع الثقافة الإسلامية، ومال إلى الدراسات العقلية، كما تميّز بروح نقدية،ومن أهم مؤلفاته الإحكام في أصول الأحكام، منتهى السول في الأصول، أبكار الأفكار في علم الكلام، دقائق الحقائق في الحكمة، غاية الأمل في علم الجدل، مأخذ الجلية في المؤخذات الجدلية، غاية المرام في علم الكلام، وتوفي الإمام الآمدي رحمه الله في الرابع من صفر سنة 631هـ في مشق عن عمر يناهز 80 سنة [2].

[1] ينظر : أبي الحسن علي بن محمد بن سالم الثعلبي (سيف الدين الآمدي)، أبكار الأفكار في أصول الدين، تح: أحمد محمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية، ط2، ج1، 1424هـ / 2004م، ص 15 ، 16.

[2] ينظر:المرجع نفسه، ص 16 وما بعدها .

تقديم الكتاب:

كتاب الإحكام في أصول الأحكام من أهم كتب الآمدي في أصول الفقه، ألفه في دمشق سنة 617هـ، وقد قال في مقدمة هذا الكتاب: "فإنّه لّما كانت الأحكام الشرعية والقضايا الفقهيّة وسائل مقاصد المكلفين ومناط مصالح الدّنيا والدّين وأجل العلوم قدراً وأعلاها شرفًا وذكرًا لما يتعلق بها من مصالح العباد في المعاش والمعاد، كانت أولى بالِلتفات إليها وأجدر بالِاعتماد عليها وحيث كان لا سبيل إلى اِستثمارها دون النظر في مسالكها، ولا مطمع في اِقتناصها من غير الِلتفات إلى مداركها، كان من اللّازمات والقضايا الواجبات البحث في أغوارها، والكشف عن أسرارها، والإحاطة بمعانيها، والمعرفة بمبانيها حتى تذلل طرق الِاستثمار، وينقاد جموح غامض الأفكار ولذلك كثر تدآبي وطال اِغترابي في جمع فوائدها وتحقيق فرائدها من مباحثات الفضلاء ومطارحات النبلاء"[1]، ففي هذه المقدّمة يشير الآمدي إلى أنّ مسائل الفقه من أهم المسائل الواجب تدارسها، وأنّها متعددة الجوانب واسعة المشارب وينبغي الإحاطة بها جميعًا، وأنّه ألّف هذا الكتاب بعناية ودقة كبيرة وبجهد وإخلاص.

ثم أضاف في نفس المقدمة بأنّه" أهدى كتابه للسلطان الملك المعظم المكرّم عيسى بن الملك العادل، وسمّاه بالإحكام في أصول الأحكام : وقد جعلته مشتملاً على أربعة قواعد:

الأولى: في تحقيق مفهوم أصول الفقه ومباديه .

الثانية: في تحقيق الدّليل السمعي وأقسامه وما يتعلق به من لوازمه .

[1] علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تع: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ،ج3، ط1، 1424هـ/2003م، ص 16.

الثالثة: في أحكام المجتهدين وأحوال المفتين والمستفتين.

الرابعة: في ترجيحات طرق المطلوبات "[1].

وقد اِعتمد الآمدي في" تقسيم الموضوعات الكبرى في الأصول بمصطلح (القاعدة)؛ حيث قسّم كتابه إلى أربعة قواعد، والمنهج العام الذي اِتبعه الإمام الآمدي هو نفس المنهج الذي سار عليه فخر الرازي في الاِستفادة بالكتب الأربعة، غير أنّ الآمدي كما أشار إليه ابن خلدون في مقدمته – مولع بتحقيق المذاهب وتفريع المسائل، اِستخدم الإمام عبارات (القسم، الأصل، المسألة، الفصل القسمة، النوع، الصنف، لتفريع الموضوعات الصغرى في كتابه والتي تندرج تحت الموضوعات الكبرى المسامات بالقواعد، وأدلة الإمام في هذا الكتاب تكون من النصوص التّشريعية، اللّغوية والشعرية، العقلية والمنطقية، اِستخدم أسلوب المحاورة والمجادلة في مناقشة الآراء والمواقف المختلفة وأبدى بعد ذلك الموقف الذي تنتمي إليه المسألة"[2] .

وطريقة الآمدي في تقسيم موضوعات هذا الكتاب وتناولها حظيت بإشادة بالغة من قبل الدّارسين ولعلّ من أبرز ما قيل في هذا الصدد: "أنّه سلك في كتابه طريقة بديعة لم يسبق إليها، تدل على ذكائه ورجاحة عقله، وعلو مقامه في مجال التصنيف (...) وقد أشاد الإمام الطوفي رحمه الله بطريقة الآمدي في كتابه المذكور"[3]، كما يقول عنه تلميذه شمس الدين بن خلكان :" ما عسى أن

[1] علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تع: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ،ج3، ط1، 1424هـ/2003م، ص 17.

[2] مصطفى بن شمس الدين، المدارس الأصولية تاريخها وأعلامها، دط، دت، ص ص 19، 20.

[3] إبراهيم عبد الغفار عبد الحنان الطاهري، منهج الإمام الآمدي في كتابه الإحكام في أصول الأحكام من خلال باب الحكم الشرعي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية، الكويت ،ع 35، دت، ص 1673.

يقال في أعجوبة الدهر، وإمام العصر، وقد ملأت تصانيفه الأسماع، ووقع على تقدمه وفضله الإجماع، إمام علم الكلام، ومن أقّر له فيه الخاص والعام، صاحب المصنفات المشهورة، والتعاليق المذكورة من أكبر جهابذة الإسلام، ومن يرجع لأقواله في الحل والإبرام والحلال والحرام "[1]، فهو في نظرهم ذكي يتمتع برجاحة العقل وكتبه ثرية وبالغة الأهميّة .

كما "سار المؤلف في كتابه على طريقة الشّافعية وهي التي تعتمد على تحقيق القواعد تحقيقًا منطقيًا مستندًا على العقل فضلاً عن النقل"[2]، فالعقل والنقل هما عماد عمله .

و"أهم دافع يحفّز على قراءة كتاب الإحكام في أصول الأحكام قراءة دلالية للآمدي هو وضوح منهجه ودقة موضوعاته، وبسطه لقواعد لغوية وسنن كلامية وتعبيرية، تبدو فيه اللّغة العربية منظومة دلالية في حاجة إلى الإحاطة بأسرارها ومعانيها، وقدراتها على تحديد المعاني، تحديدًا يتجاوز النص المكتوب إلى رؤية تأويلية تعطي لفحوى النّص أبعاده الدلالية الخاصة (...)، وقد رسم في كتابه هذا المنهج والخطة الواضحة لبحثه بحيث يتّخذ طرق النظر والملاحظة العميقة مع الجمع بين البحث في المبنى والمعنى كليهما "[3]؛ فمنهجه في الكتاب هو الذي يغري لقراءاته ويدفع إلى التّعرف على مضامينه.

[1] أبي الحسن علي بن محمد بن سالم الثعلبي (سيف الدين الآمدي)، أبكار الأفكار في أصول الدين، تح: أحمد محمد المهدي، ص 39.

[2] الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تح: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1404هـ / 1984م، مقدمة المحقق، ص 15.

[3] منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي ،ص ص 170، 171.

ولقد عرف كتاب الإحكام في أصول الأحكام للآمدي عدّة تحقيقات أو تعليقات، من بينها تحقيق العلامة الشيخ عبد الرزاق عفيفي طبعة دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، طبعة أولى، 1424هـ / 2003م، وهي الطبعة التي اِعتمدنا عليها في دراستنا من خلال نسخة إلكترونية جاءت في أربعة أجزاء، وقمنا بدراسة الجزء الذي تطرق فيه الآمدي للعلامة اللّسانية وهو الأصل الثاني (**مبدأ اللغات وطرق معرفتها**) وهو يندرج ضمن القاعدة الأولى (في تحقيق مفهوم أصول الفقه وتعريف موضوعه)، وجاء مضمّن في الجزء الأوّل من الكتاب، وقد تعمدنا أن نتطرق بإيجاز إلى بعض المفاهيم التي تتعلق بالجانب الدلالي عرضها الآمدي ضمن هذه القاعدة والتي تسبق الأصل الثاني (**مبدأ اللغات وطرق معرفتها**) .

الجزء الأول من الكتاب:

القاعدة الأولى" ((في تحقيق مفهوم أصول الفقه ومباديه): تضمن مجموعة من المسائل منها موضوع العلم وغاياته تناول فيه المبادئ الكلامية واللّغوية، وأقسام اللّفظ ودلالاته، كما بحث موضوع الحقيقة والمجاز والفعل وأقسامه ،والحرف وأصنافه وعرض لنشأة اللّغة وأصلها "[1].

واِستهل الآمدي هذه القاعدة بقوله :" **في تحقيق مفهوم أصول الفقه وتعريف موضوعه وغايته وما فيه من البحث عنه من مسائله وما منه اِستمداده وتصوير مباديه وما لابدّ من سبق**

[1] عبد الله بن علي بن محمد الشهراني ، الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين الآمدي ، رسالة ماجستير ، قسم الدراسات العليا الشرعية ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، 1425هـ /1426م ، ص 65..

معرفته قبل الخوض فيه"[1]، كانت هذه القاعدة الأساس الذي اِنطلق منه الآمدي ليفصل في المسائل التي تنبثق عنها لاحقًا، فتطرق إلى مفهوم أصول الفقه وفصّل في مفهوم الفقه بقوله: ففي اللغة عبارة عن الفهم، وقيل هو العلم، وفي عرف المتشرعين الفقه مخصوص بالعلم الحاصل بجملة من الأحكام الشرعية الفروعيّة، بالنظر والاِستدلال، أمّا أصول الفقه فيقصد به أدلة الفقه، وجهات دلالاتها على الأحكام الشرعيّة أمّا موضوع أصول الفقه فهو متمثل في مباحث الأصوليين في علم الفقه، والتي لا تخرج عن أحوال الأدلة الموصلة إلى الأحكام الشرعيّة المبحوث عنها فيه، وأقسامها واِختلاف مراتبها وكيفية اِستثمار الأحكام الشرعية عنها على وجه كلي، وغاية علم الأصول هو الوصول إلى معرفة الأحكام الشرعيّة، ومسائله تتمثل في أحوال الأدلة المبحوث عنها فيما عرفناه، ويستمد تلك المسائل من علم الكلام [2].

و"علم العربية الذي تتوقف معرفة دلالات الأدلة اللّفظية من الكتاب والسنة وأقوال أهل الحل والعقد من الأمة على معرفة موضوعاتها، من جهة الحقيقة والمجاز، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والحذف والإضمار، والمنطوق والمفهوم، والاِقتضاء والإشارة، والتنبيه والإيماء، وأمّا الأحكام الشرعية فمن جهة النظر في أدلة الأحكام الشرعية، لمعرفة القصد (إثباتها أو نفيّها)،

[1] علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تع: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ،ج1، ط1، 1424هـ/2003م، ص 19.

[2] ينظر: المصدر نفسه ، ص ص 19، 20، 21، 22.

وأما مبادئه فهي التصورات والتصديقات المسلمة في ذلك العلم"[1]، فيمكن إدراك الدلالة من خلال علم العربية والأحكام الشرعيّة .

ثم تطرق بعدها إلى القسم الأول (في المبادئ الكلاميّة) ولأنّها تقوم بصورة أساسية على الأدلة، فقد حدد مفهوم الدليل، وقال بأنه قد يطلق في اللّغة بمعنى الدّال، وهو الناصب للدّليل، والأصوليون يخصون اِسم الدليل بما أوصل إلى العلم، واِسم الأمّارة بما أوصل إلى الظن، ثم اِنتقل إلى المبادئ اللّغوية ليشير أنّ اللّه خصّ البشر بالمقاطع الصوتية، ومن اِختلاف تركيبات المقاطع الصوتية حدثت الدلائل الكلامية والعبارات اللّغوية، وهي إمّا أن لا تكون موضوعة لمعنى أو هي موضوعة، والقسم الأوّل مهمل لا اِعتبار به، والثاني يستدعي النظر في أنواعه واِبتداء وضعه وطريق معرفته، فهذان أصلان لا بدّ من النظر فيهما[2]، فهو يشير في المبادئ اللّغويّة إلى العلامة التي تجمع بين مفهوم وصورة سمعية، ويتحدث عن الكلام واللّغة والقصد .

وقسّم المبادئ اللّغوية إلى أصلين خصص الأصل الأوّل؛ لأنواع اللّفظ والذي تندرج تحته فصول تتضمن مجموعة من الأقسام، ومسائل متعددة تصب في المنحى الدلالي وتتدرّج تباعًا، وخصص الأصل الثاني؛ لمبدأ اللغات وطرق معرفتها، وسنورد البعض من تلك الفصول ومسائلها وأقسامها بإيجاز، مع التركيز في ذلك على ما يتجلى من خلاله تصوّر الآمدي للعلامة اللسانية وأنماطها اِعتباطيتها؛ لأنّ المجال لا يتّسع لنتطرق لها جميعًا .

[1] ابراهيم عبد الغفار حنان الطاهري ، منهج الإمام الآمدي في كتابه الإحكام من خلال باب الحكم الشرعي ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية ، ع 35، ص ص ، 1689.1690.1691.

[2] ينظر: عبد الله بن علي بن محمد الشهراني ، الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين الآمدي، ص 114.

الأصل الأول: اللّفظ؛ و"عرّف الآمدي اللّفظ الظاهر لأنّه ما دل على معنى بالوضع الأصلي أو العرفي ويحتمل غيره اِحتمالاً مرجوحًا، فهو ما ظهر منه المراد بلفظه، وقد اِحترز بقوله (ويحتمل غيره) عن قاطع الدلالة الذي لا يقبل أي اِحتمال "[1] .

المبحث الرابع :الاِسم: وهو ما دلّ على معنى في نفسه، ولا يلزم منه الزمان الخارج عن معناه لبنيته، ويشتمل على بعض المسائل منها: أنّ الاِسم قد يكون واحد أو متعدد، وفي كون الاِسم إن كان واحدًا فمفهومه منقسم، وتحدّث عن الاسم الظاهر وقسمه إلى صحيح ومعتل[2]، ثم بعد هذا " نلفيه يتّجه نحو ما له صلة بالأحكام الشرعيّة وهو ما يصح أن يشترك في مفهومه كثيرون أو لا يصح، ثم يقرر أنّ الأول يندرج في الكلي لينتهي إلى نوع المترادف والمشترك، كما يذكر الهيئة التي يرد فيها الاِسم صفة نحو: العالم والقادر، وما ليس صفة ويكون عينًا نحو :الإنسان والفرس، معنى نحو: العلم والجهل "[3].

ومما تطرق إليه الآمدي في هذا الصدد هو المشترك اللّفظي، ويرى أنّ النّاس اِختلفوا في اللّفظ المشترك هل له وجود في اللّغة ، فأثبته قوم ونفاه آخرون ، والمختار جواز وقوعه [4]

[1] أحمد غفار ، التّصور اللّغوي عند علماء أصول الفقه ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، دط ، 1996م ، ص 143.

[2] ينظر : ابراهيم عبد الغفار حنان الطاهري ، منهج الإمام الآمدي في كتابه الإحكام من خلال باب الحكم الشرعي، ص 1694 وما بعدها .

[3] لخضر قدور قطاوي، الآلية الوظيفية للمبادئ الكلامية لدى الآمدي في كتابه الإحكام في أصول الأحكام، مجلة الموروث، مج 06، ع 01، ديسمبر 2018م، ص 78.

[4] عبد الله بن علي بن محمد الشهراني ، الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين الآمدي، ص 137.

كما تحدث عن الترادف فقال: ثم الدليل على وقوع الترادف في اللّغة ما نقل عن العرب من قولهم(الصلهب والشوذب)، من أسماء الطويل، و(البهتر والبحتر) من أسماء القصير، وتطرق إلى الاِسم الظاهر وهو (المعرفة) كأسماء الأعلام، والمضمر (كأسماء الإشارة والموصولات)، كما قسّم الاِسم إلى حقيقة (وهي اللّفظ المستعمل فيما وضع له أولاً في الاِصطلاح الذي به التخاطب وهو جامع مانع،وتنقسم إلى وضعية، وعرفية وشرعية)، ومجاز (وهو مأخوذ في اللغة من الجواز وهو الاِنتقال من حال إلى حال،وهو مخصوص عند الأصوليين بِانتقال من جهة الحقيقة إلى غيرها) ومن المجاز اِطلاق اِسم الأسد على الإنسان لاِشتراكهما في صفة الشجاعة [1] .

كما " تعرض إلى الحقيقة الشرعية التي يقصد منها الاِسم الشرعي كاِسم الصلاة والزكاة والحج، وكذا الحقيق العرفية التي تعني اللّفظ المستعمل في وضع له بعرف الاِستعمال اللّغوي، وهي اسم لفظ وضع لمعنى عام، ثم يخصص بعرف اِستعمال اللّغة نحو الدّابة لذوات الأربع عرفًا ،وإن كانت في اللّغة لكل ما يدب، والثاني يكون الاِسم في اللّغة بمعنى يشتهر بتوسع مجازي كالغائط" [2]، وفي سياق حديثه عن الحقيقة والمجاز تحدث عن اللّفظ المطلق والمقيّد ، وقد سبق وأن أشرنا إلى مفهومهما في صفحات البحث السابقة.

[1] علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تع: عبد الرزاق عفيفي، ج1، ص 43 وما بعدها .

[2] لخضر قدور قطاوي، الآلية الوظيفية للمبادئ الكلامية لدى الآمدي في كتابه الإحكام في أصول الأحكام، ص 82. نقلاً عن: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ /1983م، ج1، ص ص 36، 37.

وتطرق بعدها إلى الفعل وهو "ما دل على حدث مقترن بزمان محصل مميز بفعل مخصوص، والحدث: المصدر، وهو اِسم الفعل، والزمان المحصل: الماضي والحال والمستقبل، وهو منقسم بحسب اِنقسام الزمان" [1]، فالفعل= حدث + زمن (ماضي،مضارع،أمر) .

وتطرق إلى الحرف وأصنافه فهو يربط الحرف بالصوت ، وهو عنده لا يخرج عن كونه تقطيع الأصوات ، وليس الصوت بعينه ، ولا يكون الكلام إلا به ، والكلام لا يتحقق بالصوت من حيث هو صوت ؛ بل من حيث هو حامل لدلالة ما[2].

الأصل الثاني: مبدأ اللغات وطرق معرفتها

اِستهل الآمدي هذا الأصل بقوله :" أوّل ما يجب تقديمه أنّ ما وضع من الألفاظ الدّالة على معانيها هل هو مناسبة طبيعية بين اللّفظ ومعناه أم لا"[3]، وكان هذا هو منطلق الآمدي في التطرق إلى اِعتباطية العلامة اللّسانية.

ففي" هذا المبحث يتناول الآمدي قضية لغوية كانت مدار جدل كبير بين العلماء في عصره ؛ بل وفي تاريخ البشرية الطويل، وقد أعيد تناول هذه القضية مع اللّغوي فرديناند دي سوسير في العصر الحديث، وهي قضية علاقة الدّال بمدلوله، أو الاِسم بمسماه هل تعود إلى مناسبة طبيعية أم هي غير معللة ؟ اِنبثقت عن هذا الموضوع مواضيع فرعية أبرزت من خلالها جوانب مهمّة في اللّغة، وقد ذهب دي سوسير إلى اِعتبار العلاقة بين الدّال والمدلول علاقة اِعتباطية (...) أمّا الآمدي فقد

[1] المصدر السابق ، ج1، ص 84.

[2] ينظر : عبد الرحمان مشنتل، الكلام البشري سماته وقضاياه عند سيف الدين الآمدي ، مجلة التواصل في اللغات والآداب ، ع 43، سبتمبر 2015م ، ص 174.

[3] علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تع: عبد الرزاق عفيفي ،ج1، ص 101.

سار على منهج علمي، عرض في أوله لآراء العلماء حول مسألة علاقة الدّال بالمدلول، وساق أدلتهم في ذلك منهم المعتزلة الذين اِعتبروا العلاقة بين الدّال والمدلول علاقة طبيعية ؛أي ليست اِعتباطية "[1]، فالمعتزلة " يرون أنّ بين اللّفظ والمعنى مناسبة طبيعية موجبة لدلالته عليه فلا تحتاج إلى الوضع"[2].

وقال الآمدي في كتابه ردًا عليهم في هذا الصدد :"فذهب أرباب علم التّكسير ومنهم المعتزلة إلى ذلك مصيراً منهم إلى أنّه لو لم يكن بين اللّفظ ومعناه مناسبة طبيعية لّما كان ذلك المعنى بذلك اللّفظ أولى من غيره ولا وجه له"[3].

ثم أورد صاحب الكتاب اِختلاف الأصوليون حول الواضع، وأشار إلى أنّ جماعة من الفقهاء قالوا أنّ الواضع هو الله تعالى، ووضعه متلقي لنا من جهة التوقيف الإلهي، أو أن يخلق الله الأصوات والحروف ويسمعها لواحد أو لجماعة ويخلق له أولهم العلم الضروري بأنّها قصدت للدلالة على المعاني، محتّجين على ذلك بآيات: منها قوله تعالى:﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمۡ عَلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ (30) قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآ ﴾[4] ،دلّ على أنّ آدم والملائكة لا يعلمون إلاّ بتعليم الله تعالى،وقوله تعالى: ﴿ إِنۡ هِيَ إِلَّآ أَسۡمَآءٌ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهۡوَى ٱلۡأَنفُسُ

[1] منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي ، ص 183.

[2] سعيد فاهم، حد العلامة اللسانية لدى الأصوليين والدرس اللساني الحديث، ص 718.

[3] علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تع: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ،ج1، ط1، 1424هـ/2003م،، ص 101.

[4] سورة البقرة 30-31.

وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴾[1] ذمهم على تسمية بعض الأشياء من غير توقيف، فدّل على أنّ ما عداها توقيف[2] .

ثم أشار إلى أنّه ذهبت جماعة من المتكلمين إلى أنّ الواضع هم أرباب اللّغات واِصطلاحهم، ثم تم التداول عن طريق الإشارة والتكرار، وقوله تعالى : ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾[3]، فالمراد بالتعليم هو الإلهام، وقوله تعالى في حق سليمان ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ﴾[4]؛ أي ألهمناه [5]، فالعلاقة بين الدال ومدلوله أو بين اللّفظ ومعناه تمثلت في أقوال (الأشاعرة والظاهرية وجماعة من الفقهاء؛ طبيعة العلاقة بين الدّال والمدلول توقيف إلهي بواسطة الوحي)، (البهمشية وبعض المتكلمين؛ اللغة وسيلة للتواصل يوجد وسائل غيرها مثل الرموز والإشارات)، فهي إمّا أن تكون توقيف إلهي بالوحي المباشر، أو ليست هناك بينهما علاقة دلالية، وإنّما العلاقة حدثت بالاِصطلاح والمواضعة[6].

ثم "يعرض الآمدي رأي القاضي أبي بكر ليجمع بين القول بوجود علاقة طبيعية بين الدّال والمدلول، وبعدم وجود تلك العلاقة، ذلك أنّ تعيين الاِصطلاح دون التوقيف أو العكس لا يسنده دليل قاطع قوي "[7]، ونص ما قاله الآمدي في هذا الشأن :" وذهب القاضي أبو بكر وغيره من أهل التحقيق إلى أنّ كل واحد من هذه المذاهب ممكن حيث لو فرض وقوعه لم يلزم عنه محال لذاته،

---

[1] سورة النجم 23

[2] علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تع: عبد الرزاق عفيفي، ص 110.

[3] سورة اليقرة 31

[4] سورةالأنبياء78

[5] ينظر: علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تع: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ،ج1، ط1، 1424هـ/2003م، ص 101 وما بعدها .

[6] ينظر: منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص 184.

[7] المرجع نفسه، ص ص 184، 185.

وأمّا وقوع البعض دون البعض، فليس عليه دليل قاطع، والظنون فمتعارضة يمتنع معها المصير إلى التّعيين، هذا ما قيل والحق أن يقال: إن كان المطلوب في هذه المسألة يقين الوقوع لبعض هذه المذاهب، فالحق ما قاله القاضي أبو بكر؛ إذ لا يقين من شيء منها على ما يأتي تحقيقه، وإن كان المقصود إنّما هو الظن، وهو الحق، فالحق ما صار إليه الأشعري لما قيل من النصوص لظهورها في المطلوب"[1]، فهو مال إلى قول الأشعري بالتوقيف، كما أنّه يشيد بمذهب القاضي أبي بكر.

وفي رد الآمدي على من قالوا بالتوقيف من خلال "تأويل نصوصهم القرآنية التي اِحتجوا بها ومن أبرزها تأويله (العلم) الوارد في قوله تعالى : ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا﴾[2] فالمراد بالتعليم هو إلهامه، وليس إفهامه بذلك الخطاب، يقول موّضحًا ذلك: وليس تأويلها بالحمل على اللّغات أولى من تأويلها بالحمل على الأقدار على اللّغات، كيف وأنّ التوقيف يتوقف على معرفة كون تلك الألفاظ دالة على تلك المعاني، وذلك لا يعرف إلاّ بأمر خارج عن تلك الألفاظ "[3].

والآمدي يرى "أنّ اِبتداء اللّغات لا يكون إلاّ بالمواضعة، ثم يحصل التوقيف من بعد، وهو خلاف ما نقله عنه فخر الدين الرّازي (ت606هـ) وتبعه من جاء بعده من الأصوليين وغيرهم من أنّه يقول بالاِصطلاح مطلقًا وهو ذهول"[4]، فأصل اللّغة عنده تواضع وتوقيف وليست اِصطلاح تام وتحدث عن الأسماء التي علّمها الله لآدم من خلال التساؤل" أأراد بها كل الأسماء مطلقًا أو الأسماء التي كانت موجودة في زمانه؛ الأول ممنوع والثاني مسلم، فيقول: سلمنا أنه أراد به جميع الأسماء مطلقًا، غير أنّ ذلك يدل على أنّ علم آدم بها كان توقيفيًا، ولا يلزم أن يكون أصلها بالتوقيف

[1] علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تع: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ،ج1، ط1، 1424هـ/2003م، ص 103.

[2] سورة اليقرة 31

[3] المصدر نفسه ، ج1،ص 105.

[4] سامح محمد الشامي ، طبيعة علاقة الدال بالمدلول بين الأصوليين واللّغويين وأثرها في اِستنباط الأحكام الشرعية ، مؤسسة أم القرى، القاهرة ، مصر ، ، ط2، 1441هـ /2020م ، ص 91.

لجواز أن يكون من مصطلح خلق سابق على آدم والباري تعالى علمه ما اِصطلح عليه غيره، سلمنا أنّ جميع الأسماء المعلومة لآدم بالتوقيف له، ولكنه يحتمل أنّه أنسيها، ولم يوقف عليها من بعده، واِصطلح أولاده من بعده على هذه اللّغات والكلام إنما هو في هذه اللّغات "[1].

و"الملاحظ أنّ الاِختلاف حول اِعتباطية الدّال والمدلول ينطلق من مرجعية أساسية وهي نشأة اللّغة أهي وقف أم اِصطلاح" [2].

ومن كل ما سبق نجد أنّ " الآمدي في نهاية بحثه لهذا الفصل يميل إلى القول بالعلاقة الطبيعية بين الدّال والمدلول، وذلك لاِعتبار اللّغة توقيفية معلوم توقيفها إمّا بالوحي أو بخلق اللّغات، بخلق الاِستعداد الفطري، لمعرفة أنّ ذلك اللّفظ وضع لذلك المعنى"[3]، ونص ما قاله الآمدي :"بل جاز أن يكون أصل التوقيف معلومًا إمّا بالوحي من غير واسطة، وإمّا بخلق اللّغات، وخلق العلم الضروري للسّامعين بأنّ واضعًا وضعها لتلك المعاني على ما سبق" [4] .

و "النتيجة التي يمكن الاِطمئنان إليها هي أنّ العرب، وبدون مبالغة أو تحيّز قد كان لهم باع كبير في العديد من المفاهيم اللّغوية والمصطلحات اللّسانيّة التي نجدها مبثوثة بين ثنايا ما وصل إلينا من مباحث ودراسات، ومن بينها فكرة (اِعتباطية الدليل اللّغوي) "[5]، وهذا ما وجدناه عند

[1] علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تع: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ،ج1، ط1، 1424هـ/2003م، ص 103، 104.

[2] ينظر :علية بيبية، اعتباطية العلامة اللّغوية بين الدليل الاِصطلاحي والطبيعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، دت، ص 63.

[3] منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص 185.

[4] علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تع: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ،ج1، ط1، 1424هـ/2003م ، ص 108.

[5] عطاوي الطيّب، اعتباطية العلامة اللّغوية فكرة عربية قبل دي سوسير، ص 163.

الآمدي من خلال كتابه (الإحكام في أصول الإحكام) الذي يعدّ بحق منبعًا عذبًا لكل راغب في الإستزادة من العلم وبحث القضايا الدلالية، والتعرف على دقائق الأمور فيها، والإحاطة بكل جوانبها المختلفة، ولقد خلّف لنا الباحثين العرب القدامى زادًا ضخمًا في الكثير من العلوم من أبرزها أصول الفقه، خاصة ما تعلق منه بالقضايا الدلالية، وذلك لأنّ هدف الدلالة عند الأصوليين هو إستنباط الأحكام الشرعية وإستثمار نتائجها في الدرس اللّغوي عامة، وقد أحسن الآمدي في طرق مختلف القضايا الدلالية في كتابه الإحكام خاصة ما تعلق منها بأنماط العلامة اللّسانية وإعتباطيتها، وتميّزت دراسته بالدّقة اللامتناهية وبالوعي الكامل .

خاتمة

بعد التّطرق إلى موضوع (العلامة اللّسانية عند الآمدي)، ومحاولة الإحاطة بمختلف جوانبه بتسليط الضّوء على أهم عناصره، توصلنا إلى جملة من النتائج والتي جاءت كما يلي:

1- إنّ اللّسانيات هي العلم الذي تستمد منه الدلالة آليتها الإجرائية ومعطياتها من أجل دراسة اللّغة.

2- إنّ الدلالة هي العلم الذي يستند عليه علم أصول الفقه من أجل اِستنباط أحكام الشرعية من النص القرآني .

3- إنّ المعنى هو منطلق الدلالة وهو الأساس والغاية المبتغاة من كل دراسة للغة .

4- العلامة اللّسانية عند دي سوسير هي وحدة النظام وهي عنصر لساني يجمع بين مفهوم وصورة سمعية (الدال والمدلول) وبينهما علاقة اِعتباطية تقوم على مبدأ المواضعة .

5- والعلامة عند القدماء أنواع تتمثل في الرمز والإشارة والإيماء، وعند المحدثين كبيرس مثلا تتمثل في (الأيقونة ، المؤشر أو القرينة ، الرمز).

6- وتتجلى أنماط العلامة في الفراسة ، الحواس، الإيماء والإشارة.

7- والعلامة في التراث تنقسم إلى ما هو مستمد من الموروث النحوي، الموروث البلاغي، الموروث الديني، الموروث الفلسفي ، الموروث الاِجتماعي .

8- الدلالة لغة واِصطلاحًا تحمل معنى الإشارة والبيان والتوجيه والإرشاد ، وعلم الدلالة هو علم المعنى، أو علم الدلالات وهو علم نظري، وينبني على أساس دراسة العلامة وهي منطلق البحث فيه وغايته النهائية .

9- علم الدلالة قديم بدأ منذ العصر الجاهلي ويشتغل على قضية جوهرية وهي العلاقة بين اللفظ والمعنى ، خاصة المعنى اللّغوي .

10- الآمدي هو أحد أبرز علماء أصول الفقه ، والدلالة ترتبط بعلم أصول الفقه ارتباطًا وثيقًا فهي العلم الذي يستهدى به لفهم الشريعة ومسائلها .

11- وتصوّر الآمدي للعلامة اللّسانية يتبلوّر من خلال تقسيمه للألفاظ ودلالاتها، فدلالة الألفاظ ليست لذواتها ، بل هي تابعة لقصد المتكلم وإرادته ، فالدال لا يحيل إلى نفسه بل يشير إلى مدلول ما.

12- خصص الآمدي في كتابه الإحكام في أصول الأحكام حيزاً كبيرًا للحديث عن أنماط العلامة اللسانية ، وتطرق إلى اِعتباطية العلامة اللسانية ، وهذه الاِعتباطية تعد أهم مميزات الدليل اللساني عند دي سوسير .

13- يعد كتاب الإحكام في أصول الأحكام للآمدي كتاب نفيس وقيم ورتب ونظم بطريقة بديعة وقسم وفق نظام القاعدة الأساسية وتضم مجموعة من المسائل الفرعية .

14- الجزء الذي خصصه الآمدي للعلامة اللّسانية كان في (مبدأ اللغات وطرق معرفتها) فبحث المناسبة بين الألفاظ ومعانيها ، وتحدث عن اِعتباطية العلامة اللّغوية ، وتطرق إلى أصل اللغة (مواضعة ، اِصطلاح، توقيف) ، والعرب عمومَا والآمدي واحد منهم كان لهم نصيب كبير في العديد من المفاهيم اللغوية والمصطلحات اللسانية الحديثة .

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

المعاجم والقواميس والتّفاسير :

- ابن منظور ،جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، تح: أحمد سالم الكيلاني وحسن عادل النّعيمي، مرك الشرق الأوسط الثقافي، بيروت، ط1، 2011م، ج7.

- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللّغة: تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان ،دط، مج 02، 1999م.

- الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط3، 1968م، ج7.

المصادر والمراجع:

- ابن جزي، تقريب الوصول إلى علم الأصول، دار التراث الإسلامي، الجزائر، ط1، 1410هـ /1990م.

- أبو الحسن علي الشريف الجرجاني، التعريفات، الدار التونسية للنشر والتوزيع، دط، 1971م .

- أبو عثمان عمرو بن الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط7، 1418هـ/1998م، ج1.

- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة ،دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط4، 1963م.

- أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا ، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، باب (الإيماء)، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت، لبنان ، 1997.

- أبي الحسن علي بن محمد بن سالم الثعلبي (سيف الدين الآمدي)، أبكار الأفكار في أصول الدين، تح: أحمد محمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية، ط2، ج1، 1424هـ / 2004م .

- أحمد حساني ،العلامة في التراث اللساني العربي ، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي السعودية .1436هـ .

- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات (مبحث صوتي، مبحث تركيبي، مبحث دلالي) منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية المتحدة، ط2، 1434هـ /2013م.

- أحمد غفار ، التّصور اللّغوي عند علماء أصول الفقه ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، دط ، 1996م .

- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1985م، ط2، 1988م، ط 3، 1991م، ط4، 1994م، ط5، 1998م.

- إدريس بن خويا، علم الدلالة في التراث العربي والدرس اللساني الحديث، دراسة في فكر ابن قيم الجوزية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2016م.

- الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تح: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1404هـ / 1984م.

- الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تع: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، ط2، 1402هـ، ج1.

- السيد أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند الأصوليين، مكتبة عكاظ للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، ط1، 1401هـ/ 1981م .

- العلاقة والتسمية . منصف عاشور

- العلامة والعلامية لمحمد عبد المطلب

- الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري.

- بشار بن برد ، الديوان، شرح وترتيب مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، بيروت لبنان، 1413 /1993 .

- بن عيسى عسو أزاييط، الوجيز في علم الدلالة، دار الأمان، الرباط، ط1، 2016م.

- جورج بول. ، معرفة اللغة ، ترجمة ، محمود فراج عبد الحافظ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، د ط، الإسكندرية، مصر .

- جورجي زيدان علم الفراسة الحديث، فن قراءة الوجه ، كيف تقرأ أفكار الآخرين وتسيطر عليهم ، العالمية للكتب والنشر ، دار طيبة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، 2007، الجيزة .

- حبيب بوزوادة، علم الدلالة التأصيل والتفصيل، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دط، 1428هـ /2008م.

- دلائل الاعجاز ، عبد القاهر الجرجاني

- دي سوسير محاضرات في الألسنية العامة ، ترجمة : تعريب صالح القرمادي وآخرون الدار العربية للكتاب ، تونس .

- سعيد بنكراد، السيميائيات، مفاهيمها وتطبيقاتها، منشورات الزمن، سلسلة شرفات ، 11، مطبعة النجاح الجديدة (دط) ، الدار البيضاء ، المغرب 2003.

- عبد الحميد العلمي، منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامبية، دط، 1422هـ/ 2001م.

- عبد الرحمان الحاج صالح مجلة اللسانيات.

- عبد الرحمن الوصيفي ، تراسل الحواس في الشعر العربي القديم .

- عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب ، ط2، 1986م.

- عبد القادر أبو شريفة، علم الدلالة والمعجم العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، 1409هـ /1989م .

- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، 1984م .

- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2005م.

- عبد اللطيف شوطا وعبد المجيد جحفة وعبد القادر كنكاي، قضايا في اللسانيات العربية، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ابن مسيك ، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء ، ماي ، 1992.

- عبد الله بن صالح بن محمد العبيد، الدلالة عند الأصوليين دراسة مقارنة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ / 2007م

- عدنان بن ذريل، اللغة والدلالة آراء ونظريات، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، دط، 1981م.

- عطاوي الطيب، اعتباطية العلامة اللغوية فكرة عربية قبل دي سوسير، مجلة دراسات لسانية، مج 02، ع 08، جمادى الثانية 1439هـ، مارس 2018م.

- علم اللغة بين القديم والحديث ، عبد الغفار حامد هلال.

- علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تع: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ،ج3، ط1، 1424هـ/2003م.

- علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تع: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ،ج1، ط1، 1424هـ/2003م.

- علي عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام.

- عمر بن أبي ربيعة ، الديوان ، دار صادر، ط1، بيروت، لبنان، 1996.

- عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت عزيز الحبابي ، تأملات في اللغو واللغة، الدار العربية للكتاب، ليبيا تونس ، 1980م .

- فائزة عباس حميدي الإدريسي، أساسيات علم الدلالة، كلية الآداب، جامعة تكريت، دت.

- فهد على عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام .

- محمد علي الخولي، علم الدلالة (علم المعنى)، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، دط، 2001م

- محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى ،(أنظمة الدلالة في العربية)، دار المدار الإسلامي، ط2، 2007م.

- محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط، دت.

- مدخل إلى السيميوطيقا ، سيزا قاسم

- مريم فرنسيس، في بناء النص ودلالته - نظم النص التخاطبي، الإحالي - منشورات وزارة الثقافة الطبعة الأولى ، سوريا 2001.

- مصطفى بن شمس الدين، المدارس الأصولية تاريخها وأعلامها، دط، دت.

- منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، دط، 2001م

- سامح محمد الشامي ، طبيعة علاقة الدال بالمدلول بين الأصوليين واللّغويين وأثرها في اِستنباط الأحكام الشرعية ، مؤسسة أم القرى، القاهرة ، مصر ، ، ط2، 1441هـ /2020م .

المجلاّت:

- ابراهيم بن سعيد بن علي المشرفي، عادل شحادة علي ، دلالات الألفاظ عند الأصوليين في الوضوح والغموض وإشكالية القطع، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، ع 42، 2021م .

- إبراهيم عبد الغفار عبد الحنان الطاهري، منهج الإمام الآمدي في كتابه الإحكام في أصول الأحكام من خلال باب الحكم الشرعي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية، الكويت ،ع 35، دت.

- جيلالي فاسي، جهود علماء العربية في مجال علم الدلالة، مجلة مقابسات في اللغة والأدب، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، مج 03، ع 01، ديسمبر 2022.

- رئيف كرم السمياء والتجريب المسرحي)، مجلة عالم الفكر ، المجلد 24، العدد الثالث ، يناير ، مارس 1996.

- سارة بن جعفر، البحث الدلالي عند الأصوليين، مجلة آفاق للعلوم ، مج 05، ع 02، 2020م

- سعيد فاهم، حد العلامة اللسانية لدى الأصوليين والدرس اللساني الحديث، مجلة المعيار، مج 25، ع 53، 2021م.

- عبد الرحمان مشنتل، الكلام البشري سماته وقضاياه عند سيف الدين الآمدي ، مجلة التواصل في اللغات والآداب ، ع 43، سبتمبر 2015م .

- عليا بن محمد الحازمي، علم الدلالة عند العرب، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج15، ع 27، جمادى الثانية 1424هـ.

- علية بيبية، اعتباطية العلامة اللّغوية بين الدليل الاِصطلاحي والطبيعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، دت.

- لخضر قدور قطاوي، الآلية الوظيفية للمبادئ الكلامية لدى الآمدي في كتابه الإحكام في أصول الأحكام، مجلة الموروث، مج 06، ع 01، ديسمبر 2018م.

- م .م خضر أكبر حسن كصير، أصالة البحث الدلالي عند العرب من حيث النشأة وتطور التأليف، مجلة جامعة تكريت للعلوم، مج 19، ع 12، 2012م.

الرسائل الجامعية :

- إبراهيم عبد الله الغامدي، معالم الدلالة اللغوية في القرن الثالث الهجري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، المملكة العربية السعودية، 1410هـ/1989م.

- عبد الله بن علي بن محمد الشهراني، الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين الآمدي، رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا الشرعية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، 1425هـ /1426م

فهرس الموضوعات

فهرس المحتويات

البسملة

الشكر وتقدير

إهداء

إهداء

مقدمة ..... أ.ب.ج.د

الفصل التمهيدي: 6

الفصل الأول :ماهية العلامة

المبحث الأول: إعتباطية العلامة عند دي سوسير 12

المبحث الثاني: أنواع العلامة..... 16

المبحث الثالث: أنماط العلامة 23

المبحث الرابع: العلامة في التراث 34

الفصل الثاني:التفكيير الدلالي العلامي عند الآمدي

المبحث الأول:علم الدلالة العربي..... 39

المبحث الثاني :تصور الأميدي للعلامة اللسانية..... 50

المبحث الثالث:الجزء الذي اِعتمد عليه الآمدي في كتابه الإحكام في أصول الأحكام لدراسة العلامة اللّسانية (مبدأ اللّغات وطرق معرفتها) 59

المبحث الرابع: الإسم 66

الخاتمة..... 75

قائمة المصادر والمراجع..... 78

الفهرس 87

ملخص

تعد اللغة من أكثر القضايا التي حضيت باهتمام الباحثين في كل أقطار العالم إذ شغلت قضاياها بالهم فكثفوا جهودهم بغية التعرف على ماهيتها انطلاقا من أصلها فأدى ذلك إلى تطورها خاصة بارتباطها بالمباحث الدينية لدى مختلف الأمم وقد تطور حتى ظهرت اللسانيات كعلم حدييث إلى أن صارت علوما قائمة من بين هذه العلوم علم الدلالة حيث حضييت المباحث الدلالية هي الأخرى باهتمام النظير خاصة عند العرب لارتباط مباحثها بالقرآن الكريم ، ومن أبرز من عني بالدلالة هم علماء أصول الفقه ، ومن بينهم سيف الدين الآمدي وبعد التطرق إلى موضوع العلامة اللسانية عند الآمدي ومحاولة الاحاطة بمختلف جوانبه توصلنا إلى أن اللسانيات هي العلم الذي تستمد منه الدلالة آلياتها ،وهي العلم الذي يستند عليه أصول الفقه ، وأن المعنى هو منطلق الدلالة.

summary

Language is one of the most important issues that attracted the attention of researchers in all countries of the world, as its issues preoccupied them, so they intensified their efforts in order to identify what it is based on its origin. Existing sciences among these sciences is semantics, where the semantic investigations also received peer attention, especially among the Arabs, because its investigations are related to the Holy Qur'an, and among the most prominent of those concerned with semantics are the scholars of the fundamentals of jurisprudence, among them Saif al-Din al-Amdi. And trying to encompass its various aspects, we have come to the conclusion that linguistics is the science from which semantics derives its mechanisms, and it is the science on which the fundamentals of jurisprudence are based, and that meaning is the starting point of semantics.